



**أثر ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن مخاطر
الانتماء بالشركات المساهمة الكويتية: دراسة تطبيقية**

**The impact of Earnings Management Practices on the
Level of Voluntary Disclosure of Credit Risks in
Kuwaiti Corporation: An Empirical study**

أ/ عبد الله علي حسين أحمد عبد الله السلطان بوحسن
باحث ماجستير

أ.م.د/ إبراهيم محمد الطحان
أستاذ مساعد المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د/ رضا إبراهيم صالح
أستاذ المحاسبة المالية ونائب رئيس الجامعة
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد العاشر - العدد السابع عشر - الجزء الثاني
يناير ٢٠٢٤ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى اختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية. ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذا الدراسة إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع الدراسة واستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، والشق التطبيقي لاختبار فروض البحث، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من القوائم المالية، وشملت عينة الدراسة عدد ١٦ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية. وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية.

الكلمات المفتاحية: ممارسات إدارة الأرباح، مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية.

Abstract:

This research aims to examine impact of Earnings Management Practices on the Level of Voluntary Disclosure of Credit Risks in Kuwaiti Corporation. This research has been divided into two parts; the theoretical review of the literature in this field. Then, the applied part tests the research hypotheses, by statistical analysis of the data collected from the financial statements. The study sample included of 16 non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange. The results of the research indicate that there is statistically significant impact of Earnings Management Practices on the Level of Voluntary Disclosure of Credit Risks in Kuwaiti Corporation.

Keywords: Earnings Management Practices, Level of Voluntary Disclosure of Credit Risks in Kuwaiti Corporation.

١. الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

ترتب علي كبر حجم منشآت الأعمال وتعدد وانتشار عملياتها وزيادة حجم وأنواع المخاطر التي تواجهها وارتفاع مستوى عدم التأكد المرتبط بأدائها وتدفعاتها النقدية المستقبلية ضرورة قيام الشركات بتوفير مزيد من المعلومات عن تلك المخاطر لتحسين شفافية تقاريرها المالية وتعزيز جودتها وهو ما يتطلب تدخل المنظمات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية بإصدار المعايير التي تساعد علي تعزيز الشفافية حتي لا تفقد التقارير المالية أهميتها باعتبارها المصدر الأساسي لتوفير المعلومات التي تساعد المستخدمين علي اتخاذ القرارات (Dominguez and Gamez, 2014).

وبالرغم من إصدار المنظمات المهنية عدد من المعايير المحاسبية التي تلزم منشآت الاعمال بالإفصاح عن المخاطر إلا أن تلك المعايير ركزت علي المخاطر السوقية والمخاطر المالية (FASB 32, IAS 32, IFRS 7, IFRS 9, FASB 133, 119)، وتجاهلت المخاطر الأخرى التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير علي أداء منشآت الاعمال، وهو ما دفع المستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح للمطالبة بالتوسع في الإفصاح عن المخاطر الأخرى التي تتعرض لها منشآت الأعمال بخلاف مخاطر السوق للحصول علي المعلومات التي تساعد علي تقييم قدرة المنشآت علي تحديد وتقييم وإدارة تلك المخاطر وتجنب أو الحد من آثارها السلبية علي أدائها وتدفعاتها النقدية المستقبلية، وخاصة بعد الانهيارات المالية المتتالية وغير المتوقعة لعدد من كبري الشركات العالمية مع مطلع الألفية الثالثة والتي أثارت الكثير من التساؤلات عن نطاق وجدوي الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية (Deumes, 2008)، واستجابة لتلك المطالب أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB, 2010) بيان ممارسات المعايير الدولية للتقرير المالي، وهو تقرير وصفي غير ملزم تعرض الإدارة من خلاله تعهداتها عن القوائم المالية وتوفر من خلاله بيانات وصفية تساعد المستخدمين علي تقييم مستقبل الشركات والمخاطر العامة التي تواجهها وذلك بهدف تحقيق التوافق بين الشركات فيما يتعلق بالتقرير عن المخاطر. ونتيجة لما سبق زادت أهمية الإفصاح الاختياري عن المخاطر وأصبح امر شائع في التقارير الدورية لمنشآت الأعمال باعتباره من متطلبات الحوكمة التي تمثل أفضل الممارسات، وزاد اهتمام الباحثين والمشاركين في السوق بموضوع الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية (Ellili and Nobanee, 2017).

ويري البعض أن التوسع في الإفصاح الاختياري وخاصة الإفصاح عن المخاطر يلعب دوراً جوهرياً في علاج قصور الإفصاح الإلزامي وتحسين شفافية التقارير المالية وتضييق الفجوة المتعلقة بعدم التأكد الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وغيرهم من أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين والمقرضين وبالتالي مساعدتهم علي ترشيد قراراتهم المتعلقة بالاستثمار في الأسهم أو المتعلقة بتوفير التمويل اللازم لمنشآت الأعمال وتكلفة ذلك التمويل، وهو ما يساعد علي تحسين كفاءة توزيع الموارد وتطوير الأسواق المالية وزيادة السيولة فيها والحد من تقلب العوائد وغيرها من الآثار الاقتصادية المرغوبة (Kothari et al., 2009; Kravet and Mouslu, 2013).

ويري البعض أن المنافسة في مجال الأعمال قد تدفع الإدارة إلي حجب أو عدم الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص والتهديدات المستقبلية واستراتيجيتها في مواجهة تلك الفرص والتهديدات خوفاً من استغلال المنافسين لمثل هذه المعلومات بما يضر بمركزها التنافسي (Marshall and Weetman, 2007)، وبالتالي فإن المنافسة تعتبر أحد أسباب قصور وضعف الإفصاح الاختياري عن المخاطر، وهو ما قد يؤثر بالسلب علي ملاءمة معلومات المخاطر التي يتم الإفصاح عنها بشكل اختياري للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح.

كما وتثير طبيعة ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة الإفصاح قلقاً للجهات المهنية وكذلك التنظيمية، مصدره صعوبة التحقق من وجود هذه الممارسات من جانب مستخدمي التقارير المالية ذوى الخبرات العادية لعدم تأثيرها على المخرجات النهائية للقوائم المالية من أرقام، ومن المعلوم أن جودة القرارات الاستثمارية تعتمد على جودة التقارير المالية بما تتضمنه من جودة الأرباح المحاسبية وكلاهما دالة لجودة القياس والإفصاح عن المعلومات المالية، ولكن ما زالت ممارسات إدارة الأرباح تستحوذ على انتباه الجهات المهنية والتنظيمية، لأنها قد تقيد مصداقية التقارير المالية، مما يؤثر على موثوقيتها لدى المستثمرين فيما يتعلق بسلامة ونزاهة التقارير المالية (محمود، ٢٠٢٠).

ويقصد بإدارة الأرباح بصفة عامة قيام مديري الشركات بالتدخل بالتقدير الشخصي في اعداد التقارير المالية لأغراض تحريفها وبالتالي تضليل اصحاب المصالح والتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على تقديرات التقارير المالية والتي يبني عليها استحقاقات معينة، كما أنها تمثل التدخل المتعمد من قبل الادارة في التقارير المالية لتحقيق منافع خاصة، بالإضافة الى ان ظاهرة ادارة الارباح هي تطويع الاساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الارباح المنشورة وذلك تفادياً او تحقيقاً لمواقف معينة (Beneish, 2001).

٢/١ مشكلة البحث:

يؤدي الإفصاح عن المخاطر دوراً هاماً في قرارات تخصيص الأموال حيث يتم توزيعها في المشروعات التي توفر اعلي عائد متوقع لمستوي معين من المخاطر، وبالتالي يعد الوصول للمعلومات أمراً هاماً للمستثمرين لتقييم المخاطر المتوقعة وعائد فرص الاستثمار واتخاذ القرارات، وتؤدي المعلومات الجيدة إلي مستويات أقل من عدم اليقين وتخصيص أكثر كفاءة لرأس المال، وفي ظل أسواق المال التي تعمل بشكل جيد وتنسم بالكفاءة تتغير الأسعار بناء علي هذه المعلومات وتعمل كإشارات موثوقة لتخصيص الموارد ودعم النمو الاقتصادي، ولا تستطيع أسواق المال تحقيق دورها في التخصيص الفعال للأموال ما لم تكن هناك آليات لزيادة الشفافية والتخفيف من مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومقدمي رأس المال، وهو ما يؤدي إلي تعزيز الاستقرار المالي وقياس وإدارة المؤشرات الهامة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة (Financial Stability Board, 2012).

وفي دراسة مسحية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2015) علي مجموعة من معدي ومستخدمي القوائم المالية أوضحت النتائج أن ٨٠% من المستقيين تري عدم ملاءمة بيئة الإفصاح الحالية والحاجة لتطويرها لاحتوائها علي معلومات غير جوهرية واتسام لغة الإفصاح بالعمومية

Generic Language، كما أن التقارير المالية تعد بمثابة وثائق امتثال أكثر منها وسيلة اتصال، فضلاً عما أشارت إليها دراسات أخرى من تضاعف أهمية بعض المعلومات المحاسبية مثل الأرباح المحاسبية لصالح معلومات أخرى أكثر أهمية مثل الإفصاح عن المخاطر خاصة عند اتخاذ قرارات الاستثمار (IASB, 2015).

كما أكد (Kaya and TÜREGÜN, 2017) أن أحد أسباب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ترجع إلي تركيز الشركات علي النتائج قصيرة الأجل مثل الإفصاح عن الأرباح الفصلية مع إغفال الاهتمام بالمخاطر طويلة الأجل وعدم الإفصاح عنها بشكل كافٍ مما كان سبباً في عدم توقع المستثمرين للأزمة وحدثها.

لذلك كانت حاجة المستثمرين لمزيد من الشفافية من خلال الإفصاح عن المخاطر وكافة المعلومات غير المالية التي تساعد في تحسين قدرة المستثمر علي تقييم وفهم مخاطر الشركة وأثارها المالية وترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار (FSB, 2019).

وقد عرف (Beretta and Bozzolan, 2004) الإفصاح عن المخاطر بأنه توصيل المعلومات المتعلقة باستراتيجيات الشركة لإدارة المخاطر وعملياتها المختلفة والعوامل الخارجية الأخرى التي من المحتمل أن تؤثر علي النتائج المتوقعة، ويترتب علي هذا النوع من الإفصاح والطريقة التي يتم بها قياس هذه المخاطر وإدارتها وتحليلها وتقييمها تقليل تعارض المصالح والتخفيف من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة وبين حملة الأسهم (Abdullah et al., 2015; Elshandidy et al., 2015) وزيادة الثقة في الشركة وإدارتها وتقليل تكلفة رأس المال وزيادة قيمة الشركة وثروة المساهمين (Abraham and Shrives, 2014; Al-Shammari, 2014).

ويثار تساؤل عن مدى الإفصاح عن هذه المخاطر وارتباطه بالمقاييس المختلفة لها والنتائج المحتملة لكل نوع من أنواعها أو علي مستوي كل مجموعة منها، وكذلك البعد الزمني الذي تقاس خلاله هذه المخاطر ومستوي التفصيل أو التجميع في الإفصاح عنها، وتختلف هذه الأمور من شركة لأخرى حسب توجهات الإدارة فقد تختار الإفصاح عن قدر أكبر من معلومات المخاطر لنقل رسائل إيجابية للسوق حول كفاءتهم في إدارة هذه المخاطر مقارنة بالشركات الأخرى وقد يؤدي ذلك إلي تحفيز باقي الشركات لزيادة الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات (Linsley and Shrives, 2006).

ويري البعض الآخر أن الإفصاح الزائد عن المخاطر قد يترتب عليه تحمل تكلفة إضافية محتملة تتمثل في الإشارات السلبية ومشكلة التحقق الذاتي للمخاطر (المخاطر الذاتية)، فقد يفسر البعض زيادة الإفصاح علي أنه يعكس قدر أكبر من المخاطر مما قد يدفع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين إلي التصرف بطريقة تزيد من حدة هذه المخاطر كما في حالات مشاكل السيولة واندفاع المودعين نحو سحب الأموال من البنوك، أو الحالات الأخرى التي يحدث فيها اندفاع نحو بيع الأسهم وحدث انهيار لأسعارها نتيجة لذلك في السوق (Meeks and Meeks, 2009).

ويؤكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧ United Nations Conference on Trade and Development UNCTD 23 August 2017 ان الإفصاح الأكثر تفصيلاً عن المخاطر قد يفسره المستثمرون ذوي الخبرة علي انه دليل علي زيادة المخاطر التي تواجه الشركة، مما قد يحد من زيادة هذا النوع من الإفصاح، كما يشير (Kravet and Muslu, 2013) إلي أن إفصاح الشركة عن المخاطر المحتملة يؤثر علي تصورات المستثمرين للمخاطر فكلما كان الإفصاح أكثر شمولاً زادت مخاطر الشركة من وجهة نظر المستثمرين، كما أن المستثمرين لا يستجيبون بشكل كامل لمعلومات المخاطر المفصّل عنها في التقارير السنوية ربما بسبب تعقّد هذه التقارير وصعوبة استخراج المعلومات منها.

كما قد يتعارض الإفصاح الزائد عن المخاطر مع اعتبارات السرية وعدم رغبة الإدارة في تعزيز الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات لما له صلة بالوضع الاستراتيجي للشركة كمعلومات حول ملكية رأس المال الفكري أو التكنولوجيا أو سوق المنتجات واستراتيجيات سلسلة التوريد والتي قد يستغلها المنافسون لصالحهم، وبصفة عامة فكلما كانت المعلومات مفيدة لصنع القرار زادت التكلفة غير المباشرة للإفصاح خاصة إذا تم توفير المعلومات بمستوي من التفصيل مماثل لتلك المستخدمة في صنع القرار الداخلي وإدارة المخاطر، وتأخذ الشركات في الاعتبار مثل هذه التكاليف غير المباشرة في تحديد مدي ومستوي الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية (Habtoor et al., 2018).

لذلك فقد تلجأ الشركات إلي أساليب واستراتيجيات أخرى للتقرير المالي بديلة عن التوسع في الإفصاح المحاسبي للتعامل مع مستوي المخاطر التي تواجهها الشركة وتتمثل في إدارة أو تمهيد الأرباح كبديل عن زيادة مدي الإفصاح لتقليل الصورة السلبية المتوقعة نتيجة لذلك، ويزيد ذلك خاصة في حالات ارتباط مقاييس الخطر المختلفة بآليات الحوافز الداخلية وتأثر مكافآت الإدارة بالتغيرات في قياس هذه المخاطر وهو ما قد يؤثر علي مدي ومستوي الإفصاح عن المخاطر وكذلك جودة الإدارة في تقدير المخاطر الحقيقية التي تتعرض لها الشركة.

وتختلف الأدلة حول ما إذا كانت الشركات ذات المخاطر الأعلى تختار استراتيجية للإفصاح المحاسبي عن المخاطر بالتقارير السنوية أكثر شفافية أو أكثر غموضاً (Elzahar and Hussainey, 2012; Elshandidy et al., 2013)، فقد تختار الشركات استراتيجية بديلة للإفصاح عن المخاطر وهي إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل من منظور أن الشركات الأكثر تمهيداً للدخل تعد أقل مخاطرة (Graham and Harvey, 2005).

وفي سياق التقرير عن المخاطر تؤكد دراسة (Mousa and Finance, 2013) اختلاف الشركات ذات المخاطر العالية من حيث زيادة أو عدم زيادة مستوي الإفصاح عن المخاطر من ناحية، أو التقرير أو عدم التقرير عن تدفقات أكثر انتظاماً للدخل من ناحية أخرى، وهذه الاستراتيجيات المختلفة للتقرير المالي قد تتفاعل بشكل تبادلي أو تكاملي في علاقتها مع مستوي مخاطر الشركة.

ورغم حدوث تحولاً كبيراً في محتوى ونطاق الإفصاح الاختياري نحو المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلا أن الدراسات مازالت محدودة نسبياً في هذا المجال (Dobler et al., 2011; Elshandidy et al., 2011).

(2015) كما أن الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات لا يزال غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأطراف المعنية (Oliveira et al., 2011; Mokhtar and Mellett, 2013; Mousa and Finance, 2013, Probohudono et al., 2013) خاصة التي تتناول العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ومستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر. وفي ضوء ما سبق تتبلور المشكلة الرئيسية للدراسة في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما أثر ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية؟

٣/١ هدف البحث

يسعى الباحثون من خلال هذا البحث إلى اختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية.

٤/١ أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

١/٤/١ الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في النقاط التالية:

١. ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع الذي تتناوله وخاصة في ظل الاهتمام المتزايد الذي توليه كل من المنظمات المهنية والجهات المشرفة على أسواق المال ومستخدمي القوائم المالية والباحثين بموضوع الإفصاح الاختياري عن المخاطر ودوره في تعزيز المعلومات التي تساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح على فهم وتقييم قدرة الشركات على تحديد المخاطر الائتمانية التي تواجهها، وبالتالي ترشيد قراراتهم الاقتصادية.
٢. ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تعتبر امتداد للدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية والأثر المتوقع لممارسات إدارة الأرباح على هذه المخاطر في البيئة الكويتية.
٣. الحاجة لفهم وتفسير سلوك الإدارة في التعامل مع استراتيجيات التقرير المالي (الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية وإدارة الأرباح) في حالات زيادة المخاطر والعوامل التي تؤثر على ذلك.

٢/٤/١ الأهمية العملية للدراسة:

١. أنه من المتوقع أن تساعد الأدلة التي ستتوصل إليها الدراسة الجهات التنظيمية والمشاركين في السوق على تحسين فهمهم إلى أي مدى يؤثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية على قرارات المستثمرين والمقرضين، وإلى أي مدى تؤثر ممارسات إدارة الأرباح على الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية، وهو ما يساعد تلك الجهات في وضع متطلبات الإفصاح التي يجب أن تلتزم بها الشركات، ويشجع الشركات على تحسين شفافية تقاريرها بالتوسع في الإفصاح الاختياري عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية التي تواجهها.

٢. مساعدة الهيئات الرقابية بالكويت على تقييم إدارة الأرباح ومستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية.

٥/١ فروض البحث

تحقيقاً للهدف البحثي والإجابة على التساؤل البحثي قام الباحثون بصياغة الفرض التالي:

H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية.

٦/١ منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على استخدام المنهجين التاليين:

١/٦/١ المنهج الاستنباطي:

وذلك من خلال عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت ممارسات إدارة الأرباح وكذلك الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية، وكذلك عرض وتحليل للبحوث المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وتقييم ما توصلت إليه من نتائج من أجل اشتقاق فروض الدراسة.

٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:

يستخدم الباحثون المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة وكذلك المواقع الالكترونية لتلك الشركات وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار فرض البحث واستخلاص النتائج.

٧/١ خطة البحث:

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية: الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث، والإطار النظري للبحث، والدراسة التطبيقية، وخلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

٢. الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:
١/٢ دراسة (Matteo and Francesco, 2018)، بعنوان:

"Earnings Management in Developing Countries: The Case of the Brazilian Real Estate Industry"

هدفت الدراسة إلى فحص ممارسات إدارة الأرباح الناشئة عن تراكم الإيرادات على مبيعات الائتمان في الشركات العقارية البرازيلية وتحليل العلاقة بين المساهمة الداخلية وإدارة الأرباح في نفس الصناعة والبلد.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه في قطاع العقارات البرازيلية، تزداد حرية تصرف الإدارة في استحقاق الإيرادات في نهاية العام عندما لا يتم استلام النقد بعد، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في ممارسات إدارة الأرباح. أن هناك علاقة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح ومحدد حوكمة الشركات المتمثل في: المساهمة الداخلية. وأن فرصة وجود ممارسات إدارة الأرباح تكون أقل عندما يراقب المديرين التنفيذيين حملة الأسهم.

٢/٢ دراسة (شرف، ٢٠١٩)، بعنوان:

"أثر ممارسات إدارة الأرباح على كفاءة الاستثمار بالشركات: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وكفاءة الاستثمار بالشركات، ومدى تأثير هذه العلاقة باختلاف حجم الشركة، ومستوي الرفع المالي للشركة، ونوع رأي مراقب الحسابات، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، ولتحقيق هدف البحث، تم إجراء دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تقلل من كفاءة الاستثمار للشركات، حيث تزيد من عدم كفاءة الاستثمار. كما خلص البحث في شقه التطبيقي إلى وجود تأثير معنوي لممارسات إدارة الأرباح على كفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المعدلة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، انتهى البحث في شقه التطبيقي إلى وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، ومستوي الرفع المالي للشركة، ونوع رأي مراقب الحسابات، على العلاقة محل الدراسة.

٣/٢ دراسة (طرفاوي وقناوة، ٢٠٢٠)، بعنوان:

"تحليل ممارسات إدارة الأرباح في شركة صيدال وفق نموذج Miller: دراسة تطبيقية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥"

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل ممارسة إدارة الأرباح وفق نموذج Miller بحكم حداثة المؤشر نسبياً على غرار باقي طرق قياس إدارة الأرباح وذلك بعد محاولة توضيح كيفية قياس المؤشرات المالية المرتبطة بشكل مباشر بنموذج Miller 2007 لقياس إدارة الأرباح والمتمثلة أساساً في الاحتياج لرأس

المال العامل للاستغلال NWC، صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية CFO، حيث تم إجراء الدراسة التطبيقية حالة شركة صيدال المدرجة في بورصة الجزائر وذلك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسة صيدال قامت بممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات قصيرة الأجل خلال فترة الدراسة.

٤/٢ دراسة (Maurice et al., 2020)، بعنوان:

"The effect of earnings management on debt maturity: An international study"

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير إدارة الأرباح على استحقاق الديون وكيف تتأثر هذه العلاقة بالبيئة المؤسسية. وتكونت عينة الدراسة من ١٧ دولة أوروبية من مؤشر STOXX Europe 600 خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط سلبي بين أنشطة إدارة أرباح (سواء على أساس الاستحقاقات التقديرية أو الإدارة الحقيقية للأرباح)، والديون طويلة الأجل. وأن الارتباط السلبي بين إدارة الأرباح والديون طويلة الأجل لا ينطبق إلا في البلدان ذات حقوق الدائنين الضعيفة. ويشير هذا إلى أن حماية الدائنين العالية تميل إلى التعويض عن ضعف جودة التقارير المالية للمقترضين.

٥/٢ دراسة (Moussa, 2020)، بعنوان:

"The effect of corporate risk disclosure on firm value according to corporate governance: An Empirical Study"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح عن مخاطر الشركات على قيمة الشركة. وتم إجراء تحليل المحتوى على التقارير السنوية للشركات غير المالية المدرجة في مؤشر EGX 100 خلال الفترة من ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦ لعينة مكونة من عدد ٣٢ شركة مقيدة بالبورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات عن المخاطر المالية هو أكثر من المخاطر غير المالية، والمخاطر المستقبلية أكثر من المخاطر الماضية، والمخاطر النوعية أكثر من المخاطر الكمية، والمخاطر السيئة أكثر من المخاطر الجيدة. وباستخدام أسلوب الانحدار التدريجي توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية له تأثير سلبي كبير على قيمة الشركة. كما لا تؤثر حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر وقيمة الشركة. كما أن الإفصاح عن المخاطر السيئة هو أكثر أنواع الإفصاح عن المخاطر التي تؤثر على قيمة الشركة.

٦/٢ دراسة (رضوان، ٢٠٢٠)، بعنوان:

"نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر والمنافسة والوقتية علي عوائد الأسهم وتكلفة المديونية: بالتطبيق علي الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية"

هدفت الدراسة إلي تقديم دليل ميداني عن الأثر المحتمل للإفصاح الاختياري عن المخاطر علي عوائد الأسهم وتكلفة المديونية وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالي السعودي تمثلت في عدد ٦٥ شركة خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨، واستخدم البحث المنهج الإيجابي في تفسير أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المخاطر علي عوائد الأسهم وتكلفة المديونية، وأثر المنافسة وتوقيت إصدار التقارير المالية في تعزيز أو تخفيف أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر علي عوائد الأسهم وتكلفة المديونية.

وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح الاختياري عن المخاطر علي عوائد الأسهم. ووجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح الاختياري عن للمخاطر علي تكلفة المديونية. كما ان ارتفاع مستوي المنافسة التي تتعرض لها الشركات يحد من تأثير الإفصاح الاختياري عن المخاطر علي عوائد الأسهم وتكلفة المديونية. وكذلك وجود تأثير سلبي معنوي للتأخير في إصدار التقرير المالي علي عوائد الأسهم. وأن التأخير في إصدار التقارير المالية يحد من تأثير الإفصاح الاختياري عن المخاطر علي عوائد الأسهم وتكلفة المديونية.

٧/٢ دراسة (أحمد، ٢٠٢١)، بعنوان:

"تحليل العلاقة بين مدي الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي"

هدفت الدراسة لاختبار أثر المخاطر التي تواجه الشركات علي مدي الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية وسلوك إدارة الأرباح والعلاقة التفاعلية بينهما (تكاملية / تبادلية) بالتطبيق علي ٣٣ شركة مقيدة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة من ٢٠١٦ حتي ٢٠٢٠، وتم قياس مدي الإفصاح عن المخاطر اعتمادا علي أسلوب تحليل المحتوي من خلال مؤشر مقترح في ضوء معايير التقرير المالي الدولي ومتطلبات الإفصاح بالملكة، وقياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج الاستحقاق، وقياس مخاطر الشركة من خلال معامل بيتا والرافعة المالية والملاءة المالية والسيولة، ومخاطر التشغيل، وتمثيل خصائص الشركات بمتغيرات الحجم والنمو والأرباح واستقلال مجلس الإدارة.

وتوصلت الدراسة إلي ضعف مدي الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية حيث بلغ (٣٣,١%)، كما تبين تأثير زيادة المخاطر بشكل إيجابي علي كل من الإفصاح عن المخاطر وإدارة الأرباح، مما يعني وجود ارتباط تكاملي، بينما ترتبط العوامل غير المتعلقة بالمخاطر بمستويات منخفضة من الإفصاح وإدارة أعلي للأرباح مما يعني وجود ارتباط تبادلي، كما تم التوصل إلي وجود تأثير للحوكمة علي زيادة الإفصاح والحد من إدارة الأرباح مع وجود تأثير معنوي لباقي الخصائص الأخرى.

واوصت الدراسة بتطوير معيار محاسبي للإفصاح عن المخاطر وتحفيز الشركات علي زيادة جودة ومدي الإفصاح بالتقارير المالية ودعم نظم الحوكمة بالشركات

٩/٢ دراسة (إبراهيم، ٢٠٢٢)، بعنوان:

"أثر خصائص الشركات في مستوي الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية: دراسة اختبارية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

هدفت الدراسة إلي توضيح ممارسات الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، بالإضافة إلي توضيح العلاقة بين خصائص الشركات المصرية موضع الدراسة ومستوي الإفصاح عن تلك الممارسات. وباستخدام أسلوب تحليل المحتوي للتقارير السنوية لعينة مكونة من ٥٢ شركة مصرية مدرجة بمؤشر (EGX 100) علي مدار الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٩.

وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن تلك التقارير توفر مستوي منخفضاً من الإفصاح عن المخاطر مقارنة ببعض الدول الناشئة والمتقدمة، علاوة علي انخفاض مستوي جودة محتوى هذا الإفصاح خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تتضمنها تلك التقارير.

بالإضافة إلي ذلك يظهر تحليل الانحدار وجود تأثير معنوي موجب لحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة علي مستوي الإفصاح عن المخاطر، وهو ما يشير إلي أن الشركات التي تفصح بشكل اكبر عن المعلومات المرتبطة بالمخاطر هي تلك التي تتميز بكبر حجمها ويتم مراجعة تقاريرها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى.

تحليل الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثين.

توصل الباحثون من خلال استقراء الدراسات السابقة إلي:

أ. تتمثل إدارة الأرباح في قيام المديرين باستخدام التقديرات الشخصية في القوائم المالية لتغيير التقارير المالية وذلك بهدف تضليل المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة للشركة.

ب. تقوم إدارة الشركة بإدارة الأرباح من خلال أسلوبين: الاختيارات المحاسبية من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حينما يكون من الممكن لإدارة الشركة أن تختار من بين المبادئ المحاسبية، فإنها عادةً ما تختار ما يتناسب مع أهدافها الخاصة والتي من شأنها تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة من قبل الإدارة. والاسلوب الثاني هو القرارات التشغيلية: وتسمى أحياناً بإدارة الأرباح الاقتصادية، وتتضمن قيام الإدارة باتخاذ القرارات التشغيلية وفقاً لتأثيرها على الأرباح وبما يحقق مستوى الربحية المستهدف من قبل الإدارة، مثل قيام الشركة بالحد من مصاريف الصيانة للعام الحالي بهدف زيادة أرباحها المعلنة.

- ج. أن الإفصاح الاختياري عن المخاطر يؤدي إلي زيادة قدرة المستثمرين على توقع تغيرات الأرباح السوقية المستقبلية وتطور سعر السهم، وبذلك فالإفصاح الاختياري عن المخاطر يقدم معلومات ملائمة وذات قيمة للمستثمرين.
- د. أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الإفصاح عن مخاطر الشركة والأداء المالي لها، وأن مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية له تأثير سلبي كبير على قيمة الشركة.
- هـ. إن الإفصاح الاختياري عن المخاطر يقدم معلومات ملائمة للمستثمرين للتنبؤ بالأرباح.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية).

- من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن للباحثين توضيح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كما يلي:
- أ. لا يوجد دراسات سابقة في حدود علم الباحثين تربط بين المتغيرين (المستقل والتابع) ممارسات إدارة الأرباح ومستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الانتمانية في دولة الكويت.
- ب. لم تتناول الدراسات السابقة دور ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الانتمانية.
- ج. اعتمدت الدراسة الحالية على إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بدولة الكويت لاختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الانتمانية.

٣. الإطار النظري للبحث:

١/٣ مفهوم إدارة الأرباح.

لقد اشتمل الفكر المحاسبي على العديد من المفاهيم التي تناولت مفهوم إدارة الأرباح حيث تعرض كل مفهوم منها لوجهة نظر محددة من حيث الوسيلة المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح أو من حيث الهدف من ممارستها، وفيما يلي عرض لتلك الآراء التي تناولت مفهوم إدارة الأرباح.

فالمقصود بمفهوم إدارة الأرباح هو تضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمنشأة، ويمكن لمدير المنشأة التلاعب بالأرباح من خلال ممارسة حرية التصرف بالمعايير والسياسات المحاسبية من أجل تحقيق منافع خاصة أو من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية (Talbi et al., 2015).

وعرف (Schipper, 1989) إدارة الأرباح على أنها تدخل متعمد من قبل إدارة الشركة في عملية التقرير المالي من أجل تحقيق مكاسب خاصة لإدارة الشركة مما ينتج عنه تقرير مالي غير محايد، وذلك من خلال الاعتماد على الأنشطة الحقيقية وارتباطها بقرارات التمويل والإنتاج والبيع.

وتعرف ممارسات إدارة الأرباح على أنها مناورة من جانب الإدارة للوصول إلى رقم ربح محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للمكاسب (فرج، ٢٠١٣).

كما قام مجلس الرقابة العام بالولايات المتحدة الأمريكية بتعريفها بأنها "تتضمن العديد من الأفعال والممارسات القانونية وغير القانونية التي تقوم بها الإدارة بهدف التأثير على الأرباح التي تحققها الشركة" (الشريف، ٢٠١٣).

كما ركزت دراسة (Widuri and Sutanto, 2019) علي أن إدارة الأرباح تعني تلاعب الإدارة بالأداء المالي للشركة؛ بهدف تحقيق بعض أهداف الشركة، وتضليل أصحاب المصالح المختلفة، سواء كانت عن طريق إدارة الاستحقاقات، أو إدارة الأرباح الحقيقية، والتي يكون لها تأثير سلبي علي الأداء المستقبلي للشركة.

ويري (Healy and Wahlen, 1999) أن إدارة الأرباح تعرف على أنها ممارسة تحدث عندما يستخدم المديرين الحكم والتقدير الشخصي في إعداد التقارير المالية والتحكم في توقيت حدوث المعاملات بهدف تغيير التقارير المالية من أجل تضليل أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للشركة للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرباح المحاسبية المعلنة، ويشتمل التعريف على عدد من الخصائص يمكن تلخيصها كما يلي:

١. هناك عدة طرق للحكم الشخصي يستخدمها المديرين لإحداث التغييرات في التقارير المالية منها:

- أ- الحكم الشخصي علي الأحداث الاقتصادية المستقبلية التي تنعكس علي التقارير المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي المتوقع والقيم التخريدية للأصول طويلة الاجل والضرائب المؤجلة والخسائر التي تنتج عن الديون المعدومة وإحلال الاصول.
- ب- يمكن للمديرين الاختيار بين الطرق المحاسبية المتاحة لمعالجة العمليات المحاسبية الواحدة مثل الاختيار بين طرق احتساب الإهلاك حيث يمكن إستخدام طريقة القسط الثابت أو طريقة الإهلاك المعجل وطرق تقييم المخزون FIFO & LIFO، وتوقيت الاعتراف بالمصروفات والإيرادات.
- ج- التأثير علي إدارة رأس المال العامل من خلال مستويات المخزون وتوقيت شحن أو شراء البضاعة وسياسات الخصومات المتبعة مع المدينين مما يؤثر علي تكلفة البضاعة المباعة وصافي الإيرادات.
- د- تأجيل المديرين لبعض النفقات مثل نفقات البحوث والتطوير، ونفقات الإعلان، ونفقات الصيانة للتأثير علي رقم الربح.
- هـ- هيكلية بعض عمليات الشركة بالشكل الذي يتماشى مع معالجة محاسبية معينة مثل معالجة عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي أو كعقود تأجير تشغيلي.

٢. يتمثل الهدف من إدارة الأرباح في:
 - أ. تضليل جميع الأطراف أصحاب المصالح (أو بعض فئات أصحاب المصالح) حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة.
 - ب. التأثير على العمليات التعاقدية مثل عقود الدين التي تعتمد على أرقام الأرباح والتي تكون منشورة بالتقارير المالية.
٣. يمكن للمديرين استخدام الحكم الشخصي في تقديم تقارير مالية مفيدة للمستخدمين وهذا ممكن إذا كانت الخيارات المحاسبية والتقديرات المستخدمة ينظر إليها أنها إشارات ذات مصداقية للأداء المالي للشركة والتي تضيف قيمة للمعلومات التي ينشأ عنها التقرير المالي.

وفي تعريف آخر يذكر (Ge, 2009) أن إدارة الأرباح يمكن أن تمارس على صورتين الأولى أن إدارة الأرباح يمكن أن تدار من خلال استخدام الاستحقاقات التقديرية (إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق) والتي بموجبها يتم التعامل مع المعاملات الاقتصادية على أساس الاستحقاق حيث يقوم مديري الشركات باستخدام أساس الاستحقاق لتغيير مظهر الأداء المحاسبي داخل الشركات، ولا يتم ذلك عن طريق تغيير الأنشطة الاقتصادية الأساسية للشركة وإنما يتم من خلال اختيار الأساليب المحاسبية المستخدمة لتمثيل تلك الأنشطة وهو أساس الاستحقاق، وأما الصورة الثانية فهي عملية إجراء هيكلة وتعديل المعاملات الاقتصادية (الإدارة الحقيقية للأرباح). ويقوم المديرين بممارسة إدارة الأرباح بإظهار نمو إيجابي في الأرباح، وتجنب تقديم تقارير أرباح سلبية، من أجل تلبية توقعات المحللين.

ومما سبق يرى الباحثين أن ما اتفقت عليه آراء أغلب الكتاب حول مفهوم إدارة الأرباح أنه يمثل سلوك متعمد تمارسه إدارة الشركة لإظهار الأرباح على غير حقيقتها، ويتم ذلك من خلال استغلال المرونة في المبادئ والسياسات المحاسبية التي تتيح حرية الاختيار بين البدائل أو من خلال إجراء هيكلة وتعديل المعاملات الاقتصادية. ولكن الاختلاف يتمثل في الهدف من ممارسة تلك الظاهرة أو الطرق والأساليب المستخدمة فيها. فقد يكون الهدف هو تحقيق منفعة شخصية للإدارة كالحصول على المكافآت من قبل مجلس الإدارة، أو لتضليل أصحاب المصالح والتأثير على سوق الأوراق المالية، أو للوصول إلى توقعات المحللين من أجل تشجيع المستثمرين، أو للوفاء ببعض الشروط الواردة في التعاقدات من خلال إظهار المركز المالي للشركة بوضعه الجيد. أما بخصوص الطرق والأساليب المستخدمة من قبل المديرين فهي تتم إما عن طريق استخدام التقديرات المحاسبية (أساس الاستحقاق)، أو التلاعب في المعاملات التجارية أو توقيت حدوث بعض الأنشطة سواء كانت متعلقة بالإنتاج أو الاستثمار (الإدارة الحقيقية للأرباح).

٢/٣ دوافع ممارسة إدارة الأرباح:

إن ممارسة إدارة الأرباح يكمن وراءها العديد من الدوافع والأهداف التي تسعى لتحقيقها الإدارة. وتتوقف هذه الدوافع على طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة وبين الأطراف الأخرى الذين تربطهم مجموعة من المصالح. ويتوفر لدى الإدارة بحكم طبيعة عملها معلومات لا تتوفر لدى من هم خارج

الشركة مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بين المستفيدين. فعدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح يعد شرط ضروري لممارسة الشركة لإدارة الأرباح (راضي، ٢٠١٣).

وقد اختلفت تبويبات دوافع إدارة الأرباح فالبعض قسمها دوافع سلوكية ودوافع معتمدة على سوق رأس المال، والبعض الآخر قسمها لدوافع تنظيمية وتعاقدية ودوافع رأس المال. وبغض النظر عن فلسفة تقسيم الدوافع فهي جميعاً تندرج تحت دافعين رئيسيين، الأول دافع الكفاءة، والذي يهدف إلى ضمان بقاء الشركة واستمرارها وتحقيق العائد لها، والثاني الدافع الانتهازي، والذي يهدف إلى تحقيق منافع شخصية تخص الإدارة (الفاوي، ٢٠١٥). ويمكن تقسيم دوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح بالشكل التالي:

١/٢/٣: الدوافع التنظيمية والتشريعية:

قد تؤدي الاعتبارات التنظيمية أو القانونية إلى قيام بعض الشركات بإدارة الأرباح بهدف تجنب مخالفة القوانين أو اللوائح أو القواعد المنظمة للصناعة. فكلما زادت احتمالات تعرض الشركة للضغوط الخارجية وتدخلات من قبل الحكومة كلما أدى ذلك إلى لجوء إدارة الشركات إلى تبني سياسات محاسبية تظهر مستويات منخفضة من الربحية (فريجات، ٢٠١٤) وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

أ- التكاليف السياسية Political Costs:

وهي عبارة عن التكاليف التي تتحملها الشركة؛ نتيجة التدخلات الخارجية من قبل الحكومة، والهيئات، والمنظمات، مثل زيادة معدلات الضريبة، ومنع سياسة الاحتكار والرقابة على سياسة التسعير، وغير ذلك، والتي قد تؤثر على قيمة الشركة، ومن الدراسات التي تناولت أثر التكاليف السياسية باعتبارها دافع من دوافع ممارسات إدارة الأرباح، دراسة (Ben Rejeb Attia et al., 2016) والتي تناولت العلاقة بين التكلفة السياسية وممارسات إدارة الأرباح في الاقتصاديات الناشئة، وتوصلت إلى أن الشركات الكبيرة الحجم التي تواجه ضغط سياسي من الحكومات تتحمل تكاليف أكبر، عندما تفصح عن أرباح كبيرة، ولتجنب تكاليف هذا الضغط السياسي، والإجراءات الإدارية، قد تخفض الشركة من أرباحها من خلال ممارسات إدارة الأرباح. كما توصلت إلى أن الشركات الخاصة، والتي لا تخضع لسيطرة الدولة لديها ممارسات أقل لإدارة أرباحها، وأن البيئة السياسية لها تأثير على إدارة الأرباح، وأن التغيير السياسي له تأثير على التكلفة السياسية للشركات، وعلى سياساتها المحاسبية، وقارنت الدراسة بين أثر الظروف السياسية التي مرت بتونس قبل الثورة وبعدها، وتغيير الحكومة والتي أدت إلى التأثير على التكاليف السياسية للشركات ومن ثم على ممارسات إدارة الأرباح.

ب- تفادي شطب قيد الشركة من البورصة:

قدمت بعض الدراسات الدليل على أن المديرين يتورطون في ممارسات إدارة الأرباح في الفترة قبل القيد بالبورصة، كما يستمرون في ممارسات إدارة الأرباح بعد القيد بالبورصة حيث يكون هناك فحص مستمر للشركة من قبل البورصة (الدويري، ٢٠١٢). وبصفة عامة، هناك العديد من متطلبات بورصة الأوراق المالية الأمريكية والتي يجب الوفاء بها من قبل الشركات التي ترغب في التسجيل لديها، أو الشركات المسجلة فعلاً لاستمرارية إدراجها. ومن أهم هذه المتطلبات: توافر قدر معين من رأس المال، وألا تقل أسعار إقبال أسهم الشركات عن حد معين خلال فترة معينة، وألا يقل سعر الأسهم

المعروضة لأول مرة عن سعر معين، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر حد أدنى بالنسبة لصافي الدخل، أو صافي الأصول الملموسة (محمود، ٢٠١٠).

ج- تحقيق وفورات ضريبية:

يمكن أن تخلق المدفوعات الضريبية التي تتحملها المنشأة دافعاً جوهرياً لممارسة إدارة الأرباح إما لتجنب هذه المدفوعات أو تخفيضها قدر الإمكان لتحقيق وفورات ضريبية، ولذلك تلجأ الإدارة إلى استخدام السياسات المحاسبية التي يترتب عليها تخفيض الأرباح، ومن ثم تخفيض وعاء الضريبة التي تتحملها المنشأة، وقد يكون ذلك مدفوعاً بتحقيق وفورات نقدية كنتيجة لتخفيف العبء الضريبي (حسين، ٢٠١٥).

٢/٢/٣: دوافع تعاقدية:

وتتضمن هذه الدوافع إدارة الأرباح بهدف تجنب انتهاك اتفاقيات القروض التي تم الاتفاق عليها في ضوء الأرقام المحاسبية مثل عدد مرات تغطية الفوائد ونسبة الدائنين إلى حقوق الملكية، حيث إن البيانات المحاسبية تستخدم في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين، ولذلك تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية للمواءمة بين مصالح الإدارة وبين أصحاب المصالح الأخرى (الدويري، ٢٠١٢). ومن الأمثلة على الدوافع التعاقدية ما يلي:

أ. عقود مكافآت المديرين:

نشأت الحوافز الإدارية لتقليل حدة التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى، والتي تتمثل في المكافآت، والأمان الوظيفي، ومنح حقوق شراء الأسهم. وفي ظل اعتماد هذه الحوافز على ما يتم تحقيقه من أرباح، فإن الإدارة ستسعى إلى الأساليب والطرق التي تزيد الأرباح للحصول على أكبر قدر يمكن تحقيقه من المكافآت (راضي، ٢٠١٣). وذلك من خلال الحصول على الحوافز الإدارية بطريقة مباشرة (من حيث الراتب والمكافأة) أو بطريقة غير مباشرة (من حيث المكانة، والترقيات المستقبلية، والأمن الوظيفي) اعتماداً على أداء أرباح الشركة المقررة سلفاً (Xie et al., 2003). ومن بين الدراسات التي تناولت أثر خطط المكافآت على اتخاذ القرارات المحاسبية، دراسة (Rahman et al., 2013) إلى أن المديرين يميلون إلى التلاعب بالأرباح؛ بسبب حوافزهم الشخصية، وللحفاظ على موقفهم داخل الشركة، والفكرة الرئيسية في ذلك أنه إذا كانت الشركة تحقق أرباحاً تفوق الحد الأعلى للربح المحدد في خطة الحوافز، فإن الإدارة سوف يكون لديها دافع لتخفيض الأرباح وتأجيلها لفترة مستقبلية؛ لأن هذه الزيادة لن تزيد من قيمة المكافآت أو العكس، وكذلك بالنسبة لخيارات الأسهم الممنوحة للإدارة حيث توصلت دراسة (Susanto et al., 2019) إلى أن المديرين لديهم الحافز لإدارة الأرباح عن طريق تخفيضها قبل تاريخ المنح للخيار؛ لخفض السعر الذي يشتري به المدير السهم، وكذلك لديهم الحافز لإدارة الأرباح بزيادتها قبل تاريخ تنفيذ الخيار؛ لتعظيم أرباحهم بالفرق بين السعر الذي تم الحصول به على الأسهم وقيمة الأسهم في تاريخ التنفيذ، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأمان الوظيفي ومدى قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، منها دراسة (Huson et al., 2012)، والتي توصلت إلى قصر مدة عمل الإدارة يعد حافزاً للمديرين للقيام بممارسات إدارة

الأرباح؛ لزيادة الاستفادة من تلك الممارسات خلال فترة عملهم قبل انتهاء تلك المدة، أو انتقالهم إلى وظائف أخرى.

ب. عقود الدين:

تعد عقود الدين أحد الدوافع الأساسية التي تدفع الإدارة إلى القيام بممارسات إدارة الأرباح، حيث يلجأ الدائنون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة، يتم بمقتضاها وضع قيود علي تصرفات الإدارة؛ للعمل علي الحد من التعارض بين مصالح الإدارة وحملة الأسهم والدائنين، وتتضمن عقود الدين تعهد من الإدارة يتم بمقتضاها تقييد تصرفاتها من حيث تحديد حد أقصى للتوزيعات لحملة الأسهم، والحد من إصدار ديون جديدة، أو تحديد حد أقصى لنسبة السيولة والمديونية، ويعتمد تحديد تلك الحدود علي النتائج المحاسبية، لهذا فإن الإدارة تختار من السياسات المحاسبية التي تزيد منفعتها ومنفعة حملة الأسهم بدون انتهاك شروط عقود الدين، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت عقود الدين باعتبارها دافعا قويا لإدارة الأرباح، فقد توصلت دراسة (حسين، ٢٠١٥) إلى أن عقود الدين تعد من العوامل المؤثرة علي اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية؛ لتفادي انتهاك شروط عقود الدين، وكذلك دراسة (Franz et al., 2013)، والتي توصلت إلى أن إدارة الشركة تقوم بممارسة إدارة الأرباح؛ لزيادة أرباحها؛ ولتحسين وضع الشركة التفاوضي مع الدائنين، وتخفيض التكاليف التي تتحملها الشركة، مثل تكاليف إعادة التمويل، وتكاليف إعادة الهيكلة.

٣/٢/٣: دوافع السوق:

تشكل الأسواق المالية اهتماماً بالغاً بالنسبة للشركات التي تسعى إلى زيادة رأسمالها، ودائماً ما تسعى تلك الشركات إلى تحقيق كفاءة أدائها، والذي ينعكس علي أسعار أسهمها، وذلك من خلال المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية، وبالتالي تعد دوافع السوق من الدوافع الرئيسية التي تدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، في ظل إدراكها للعلاقة بين الأرباح المفصح عنها، والقيمة السوقية للشركة، وتتمثل دوافع السوق فيما يلي:

أ. التأثير على الأرباح قبل إصدار الأسهم:

حيث تعد أحد دوافع الإدارة لممارسات إدارة الأرباح هو التأثير علي مستوي الأرباح قبل إصدار الأسهم في سوق المال، سواء كان الإصدار هذا إصدار أولي للأسهم من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام (Initial Public Offering (IPO، أو في حالة إصدار أسهم جديدة من خلال الإصدار الثانوي (Seasoned Equity Offering (SEO، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر إصدار أسهم جديدة باعتبارها دافع من دوافع الإدارة لممارسات إدارة الأرباح، ومنها دراسة (Premti, 2013) حيث توصلت إلى وجود علاقة طردية بين إصدار أسهم جديدة وقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، في ظل عدم وجود سعر سوقي سابق للأسهم، وبالتالي تقوم الإدارة بتلك الممارسات لزيادة السعر الأولي للأسهم، وذلك كنتيجة لعدم تماثل المعلومات وزيادة درجة عدم التأكد، وكذلك دراسة (Alhadab, 2018) التي تناولت أثر الاكتتاب في اسهم الشركات الخاصة غير المسجلة بسوق الأوراق المالية، وتحولها إلى شركات مسجلة بالسوق علي قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت إلى قيام الشركة

بالممارسات الحقيقية أكثر من المحاسبية؛ لزيادة الرقابة علي تلك الشركات، واهتمام المحللين الماليين بها، كما تناولت دراسة (Kamel, 2010) مدي قيام الشركات في البورصة المصرية بإدارة أرباحها قبل الاكتتاب العام الاولي IPO، وتوصلت إلي أن معظم الشركات الخاصة كانت تدبر أرباحها لتحقيق عائدات أعلى من الاكتتاب.

ب. مقابلة توقعات المحللين الماليين:

حيث تعد توقعات المحللين الماليين ذات أثر هام بالنسبة للمستثمرين، والمشاركين في السوق، باعتبارهم أحد وسطاء المعلومات داخل سوق الأوراق المالية وتوفير المعلومات اللازمة؛ لتوجيه المستثمرين نحو اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة التي تحافظ علي نشاط وكفاءة السوق، ويتمثل الغرض الأساسي لهذا الدافع في ضمان بقاء واستقرار منشأة الأعمال في سوق المنافسة، ويتم ذلك من خلال مقابلة توقعات الأرباح بواسطة المحللين الماليين، حيث يتم التقرير عن أرقام الربح المحاسبي تتفق أو تزيد عن تنبؤات المحللين، للتأثير على أداء سعر السهم في الأجل القصير، فالآثار السلبية المترتبة على انخفاض الأرباح عن تنبؤات المحللين، قد تؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، كرد فعل طبيعي لهذا السوق تجاه انخفاض الأرباح (حسين، ٢٠١٥). وكذلك تناولت دراسة (De Jong et al., 2014) العلاقة بين توقعات المحللين الماليين، ومدي قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح عند إعداد التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلي أن السوق يهتم بمدي تحقيق الشركة لتوقعات المحللين، حيث أن الشركة التي تتمكن من تحقيق تلك التوقعات، أو تجاوزها تزيد القيمة السوقية لها.

ج. تكلفة رأس المال:

حيث تمثل تكلفة رأس المال معدل العائد الذي تدفعه الشركة للحصول علي رأس المال داخل سوق الأوراق المالية، ويرتبط هذا المعدل بمقدار المخاطر التي تواجهها الشركة، والتي تعتبر دافعا لدي الإدارة لممارسة إدارة الأرباح؛ لزيادة الأرباح، ومواجهة تكلفة رأس المال، ومن الدراسات التي تناولت تكلفة رأس المال كأحد دوافع ممارسات إدارة الأرباح، دراسة (Kim and Sohn, 2013) والتي تناولت مدي قيام الشركة بإدارة أرباحها للتأثير علي تكلفة رأس المال، وتوصلت إلي أن المستثمرين يطلبون معدل عائد أعلى من الشركات التي يصعب فيها توقع التدفقات النقدية المستقبلية؛ لأن ذلك يعبر عن عدم كفاءة الإدارة في اختيار الاستثمارات، بما يدفع المستثمرين إلي طلب معدل عائد أعلى، بما يؤدي إلي زيادة تكلفة رأس المال.

ومما سبق يرى الباحثون أن دوافع ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات الهدف منها يكون إما لزيادة مستوى الأرباح أو تخفيضها أو المحافظة على استقرارها، فمن الدوافع التي تدفع الإدارة لزيادة الأرباح هي الحوافز الإدارية والتي تعود بالنفع على الإدارة وتشمل المكافآت والأمان الوظيفي ومنح حقوق شراء الأسهم، وكذلك الحفاظ على عقود المديونية، ومقابلة تنبؤات المحللين الماليين. أما فيما يتعلق بدوافع الإدارة من أجل تخفيض الأرباح فتشمل: تجنب التكاليف السياسية، وتحقيق وفورات ضريبية. أما بخصوص الحفاظ على مستوى معين من الأرباح فيحدث عند تولي مجلس إدارة جديد المسؤولية بالشركة.

٣/٣ المداخل والأساليب المستخدمة من قبل الإدارة لممارسة إدارة الأرباح:

يمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال استخدام العديد من المداخل والأساليب للتأثير على رقم الربح للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه. وبصفة عامة، يمكن تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين، أولهما، الإدارة الحقيقية للأرباح، وتتضمن اتخاذ قرارات بشأن أحداث حقيقية بهدف التأثير المتعمد على رقم الربح. وثانيهما، إدارة الاستحقاقات، وتعني استخدام معالجات محاسبية مسموح بها طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بهدف إخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. وبناء على ذلك، يمكن أن تتم إدارة الأرباح من خلال مدخلين هما: إدارة الأرباح بوسائل محاسبية "المدخل المحاسبي" وسيتم تناول هذا المدخل بشرح مختصر دون التعرض لنماذج قياس إدارة الأرباح بالاستحقاقات، وإدارة الأرباح من خلال استخدام متغيرات حقيقية "المدخل الحقيقي" وسوف يتناول الباحثون هذا المدخل بشيء من التفصيل (محمود، ٢٠١٩)، وذلك على النحو التالي:

١/٣/٣ المدخل المحاسبي لإدارة الأرباح:

وفقاً لهذا المدخل تتم عملية إدارة الأرباح من خلال التركيز على استخدام السياسات المحاسبية، وذلك من خلال اختيار السياسات والطرق والتقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من قياس وتبويب وتقدير بهدف التأثير على النتائج المالية، حيث يكون متاحاً لإدارة الشركة مرونة الاختيار بين البدائل المحاسبية واللجوء إلى التقديرات الشخصية. وتتعدد مداخل الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية حيث تتم إدارة الأرباح باستخدام العديد من الوسائل (محمد، ٢٠١٢).

ويمكن تقسيم طرق وأساليب ممارسة إدارة الأرباح وفقاً للمدخل المحاسبي إلى ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

الأسلوب الأول: أساس الاستحقاق والتقديرات المحاسبية:

إن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي (فداوي، ٢٠١٠):

- أ- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- ب- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنيه مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.

- ج- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- د- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنيه المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- هـ- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح.
- و- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- ز- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- ح- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

الأسلوب الثاني: التغيرات الاختيارية للسياسات المحاسبية:

إن مرونة المعايير المحاسبية تسمح للإدارة بحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة، للوصول إلى تحقيق أهدافهم الخاصة بما يؤدي إلى تضليل الجهات المعنية (أو بعض فئات من أصحاب المصلحة) حول الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة، حيث تقوم الإدارة بالاختيار بين السياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً للتقرير عن نفس المعاملة الاقتصادية مثل اختيار طريقة القسط الثابت للإهلاك أو طريقة الإهلاك المعجل، أو التغير في طرق تقييم المخزون (Healy and Wahlen, 1999).

وتمثل السياسات المحاسبية محوراً هاماً في إعداد القوائم المالية، وذلك لأن قيم البنود التي تحتويها تلك القوائم تتحدد على أساس تلك السياسات التي يتم تطبيقها، ولأن الإدارة بصفتها الطرف القائم بإعداد القوائم المالية لمنشأة الأعمال فإنه يمكنها التحكم في اختيار السياسات المحاسبية الملزمة لها، خاصة أن المعايير المحاسبية قد وفرت مجموعة من البدائل والمعالجات لتختار الإدارة ما يناسبها منها، بالإضافة إلى ذلك فقد تقوم الإدارة بتغيير سياسة محاسبية متبعة حالياً إلى سياسة أخرى بحيث تحقق أهدافها ودوافعها من وراء ذلك. إن تغيير السياسة المحاسبية قد لا يقتصر بالضرورة أن يكون هدف الإدارة هو تضليل المستخدمين، إلا أنه غالباً ما يتم القيام بهذه التغيرات لإخفاء بعض مشاكل الأداء، ولذلك فإن تخوف المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية من إساءة استخدام التغيرات الاختيارية في

السياسات المحاسبية من قبل المنشأة قد أدى إلى إلزام الشركات بزيادة الإفصاح عن تأثير هذه التغييرات على صافي الربح وربحية السهم مع اشتراط مدخل أو مداخل معينة للمحاسبة عنها بما يخفض المرونة المعطاة عند القيام بهذه التغييرات (إبراهيم، ٢٠١٢).

ويتمثل أساس الاستحقاق في مجموعة من السياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي يتوافر فيها قدر كبير من المرونة. ومن ثم تمارس الإدارة مجموعة من الاختيارات المحاسبية اعتماداً على المرونة الموجودة في تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي والتي من شأنها التأثير على صافي الأرباح المنشورة بما يحقق دالة هدف الإدارة على حساب دالة هدف أصحاب المصالح الأخرى.

الأسلوب الثالث: الإفصاح المحاسبي:

يمكن للإدارة من خلال إعادة تبويب العناصر الواردة في القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة. ورغم أن التغيير في تبويب بعض البنود لا يؤثر على النتيجة النهائية (كما هو الحال في قائمة الدخل)، إلا أنه يؤثر على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء المالي للشركة (السيد، ٢٠٠٤).

وأن ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بعض البنود الظاهرة في قائمة الدخل تتم من خلال القيام بنقل أحد بنود مصروفات التشغيل مثل المصروفات البيعية والإدارية والعامة إلى بند المصروفات غير العادية لزيادة الأرباح التشغيلية وذلك لمقابلة توقعات المحللين الماليين. وعلى الرغم من أن التغيير في تصنيف البنود وإعادة تبويبها في القوائم المالية من الأساليب غير المؤثرة على صافي أرباح الشركة، إلا أنه يؤثر على صافي دخل الأجزاء التي تتكون منها قائمة الدخل. فقائمة الدخل تتكون من أنشطة مستمرة وأنشطة غير مستمرة، وبنود عادية وبنود استثنائية، وكل جزء منها يستخدم في احتساب نسب مالية تؤثر على قرارات المستخدمين (محمد، ٢٠١٢).

وأن المعايير المحاسبية تهتم بوضع حد أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية الذي يهدف إلى مساعدة المستثمر في تفهم العوائد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار في ورقة مالية معينة ويساعد الإفصاح الكافي إلى ترشيد قرارات الاستثمار ويلاحظ المهتمين أن مديري بعض المنشآت لا يلتزمون ببعض متطلبات الإفصاح وذلك يكون لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد إخفاء حقائق معينة عن المستثمرين مثل عدم كفاية الإفصاح في كل من تقرير مجلس الإدارة والمعاملات المالية مع الأطراف ذات العلاقة أو التلاعب في نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية.

٢/٣/٣ المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح:

بدأ الاهتمام المتزايد للدراسات بموضوع إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مع نشر نتائج دراسة (Roychowdhury, 2006) والتي تعتبر من الدراسات الأولى في استخدام الأنشطة الحقيقية للشركة في التأثير المتعمد على المعلومات المحاسبية المنشورة لأصحاب المصالح، وقدمت أدلة علي قيام المديرين باتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حقيقية من شأنها التأثير أو التلاعب بأرباح الشركة.

وأظهرت دراسات كل من (حماد، ٢٠١٧؛ عبد الوهاب وآخرون، ٢٠١٧) الأسباب التي ساعدت علي تنامي وانتشار مدخل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على مدخل إدارة الأرباح بالاستحقاقات فيما يلي:

١. يتم اكتشاف إدارة الأرباح بالاستحقاقات من خلال إجراءات المراجعة بواسطة المراجع بينما الأنشطة الحقيقية يتم الرقابة عليها والتحكم فيها من خلال المديرين.
 ٢. زيادة المخاطر المصاحبة لاستخدام الممارسات المحاسبية، مما قد يعرض الشركة لتساؤلات من الجهات الرقابية، وتعرض الشركة لمخاطر قانونية تؤثر علي سمعتها ونصيبها السوق.
 ٣. صدور بعض التشريعات والقوانين الدولية بعد سلسلة فضائح الشركات مثل قانون SOX 2002 بالولايات المتحدة الأمريكية، وتشديد المعايير والإجراءات المحاسبية للحد من تصرفات الإدارة للتلاعب بالأرباح.
 ٤. اختلاف المدي الزمني لاستخدام أساليب إدارة الأرباح حيث يتم استخدام أسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات في نهاية الفترة المالية أي خلال مدي زمني محدود، مما يصعب مقابلة كل توقعات المحللين أو صعوبة تحقيق أهداف إدارية معينة، بينما هناك فترة زمنية طوال الفترة المحاسبية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مما يمكن من مقابلة النتائج المتوقعة.
 ٥. الاتجاه لخفض درجة المرونة في التعامل مع الطرق والأساليب المحاسبية.
 ٦. تساعد إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية تستطيع معها الشركة من سداد الالتزامات المستحقة عليها.
- وأشارت دراسة (Cohen, 2015) أن استخدام المديرين لأسلوب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية قد تزايد بصورة أكثر بعد صدور قانون أوكسلي بينما تزيد ممارسات الإدارة للتلاعب في الأرباح بالاستحقاقات قبل صدور القانون، حيث إن الشركات التي تم الكشف فيها عن التلاعب في الأرباح والتي تسببت في نتائج سيئة لأصحاب المصالح كانت أغلبها نتيجة قيام المديرين بإدارة الأرباح بالاستحقاقات، وتتضمن أنشطة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية محاولة الإدارة تغيير الأرباح (التلاعب من خلال تضخيم الربح) من خلال اتخاذ قرارات بشأن توقيت وحجم الأنشطة التجارية الأساسية مثل: زيادة المبيعات وتخفيض النفقات والإنتاج الزائد (Xu, 2006).

وتشير دراسة (حماد، ٢٠١٧) إلي وجود فلسفتين لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية هما:

الفلسفة الأولى: تمثل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية سلوك إداري انتهازي من خلال قيام المديرين باتخاذ قرارات ترتبط بالأنشطة الحقيقية وتبرير الاداء الاقتصادي لتلبية توقعات المحللين وتجنب الخسائر أو تحقيق مكاسب شخصية.

الفلسفة الثانية: تمثل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية استجابة وتكيف المديرين مع الظروف الاقتصادية المضادة (المعاكسة) التي تتعرض لها الشركة، حيث يتعامل المديرين معها عن طريق اتخاذ قرارات مؤثرة بشكل مؤقت وفترات معينة علي الأنشطة الحقيقية بالشركة للحفاظ علي استقرار الاداء المالي، باعتبار ذلك جزء من مسؤولياتهم وتقييم كفاءة المديرين في التعامل مع المشكلات التي تواجه الإدارة طبقاً للإمكانيات المتاحة.

وتلجأ لممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لعدة أسباب منها المحافظة علي الوضع المالي للشركة وتلبية توقعات المحللين وأصحاب المصالح لتعزيز سمعة الشركة من خلال قرارات يتخذها المديرين أثناء الفترة المالية لتعديل نتيجة النشاط والتأثير علي التدفقات التشغيلية للشركة لتحسين الوضع المالي.

ومن هنا يمكن للإدارة إحداث تأثيرات متعددة على رقم الربح المفصح عنه من خلال التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة سواء أكانت متعلقة بالإنتاج أو الاستثمار. ويعني ذلك، إمكانية تأجيل عمليات مالية لسنة تالية، أو تقديم عمليات كان ينبغي القيام بها في سنة تالية، ومثال ذلك، تأجيل أو تقديم عمليات بيع أو شراء أو استثمار، أو تأجيل أو تقديم نفقات معينة مثل نفقات الصيانة والإصلاح، والبحوث والتطوير، والإعلان وغيرها من النفقات الاختيارية التي قد لا تؤثر جوهرياً على النشاط الجاري للشركة (فرج، ٢٠١٣).

ويتم هذا النوع من إدارة الأرباح من خلال إعادة هيكلة العمليات باستخدام الأساليب التالية (الدويري، ٢٠١٢):

- أ- إدارة المبيعات، حيث يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح عن طريق بعض القرارات المرتبطة بالمبيعات مثل تعجيل توقيت المبيعات بتسريعها وذلك بنقل مبيعات الفترة التالية إلى الفترة الحالية وهو ما يعرف بتوليد مبيعات السحب للأمام Pull Forwards ويتم ذلك من خلال منح العملاء خصومات على الأسعار وزيادة فترة الائتمان الممنوحة لهم لتحفيزهم على الشراء قبل الفترة المحددة بهدف زيادة أرباح الفترة الحالية.
 - ب- إدارة النفقات الاختيارية، حيث يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح عن طريق زيادة أو تخفيض أو إيقاف بعض النفقات الاختيارية مثل نفقات البحوث والتطوير والتدريب ونفقات الإعلان والصيانة وتأخير المشروعات.
 - ج- إدارة الإنتاج، حيث يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح من خلال إنتاج كميات أكبر من الكميات المعتادة بهدف تخفيض النفقات الثابتة وذلك بتحميلها على الإنتاج كما يؤدي زيادة الإنتاج بشكل كبير خلال الفترة الحالية إلى زيادة مخزون آخر المدة ومن ثم انخفاض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة أرباح الفترة الحالية.
 - د- هيكلة توقيتات عمليات بيع الأصول والاستثمارات بأرباح دفترية في السنوات التي تتخفف فيها الأرباح وبخسائر دفترية في السنوات التي ترتفع فيها الأرباح.
 - هـ- هيكلة عقود التأجير (تمويلي/ تشغيلي) لتسمح للمؤجر أن يستخدم المعالجة الرأسمالية للتأجير والاعتراف بالهامش الإجمالي كإيراد إيجار.
- ومما سبق يرى الباحثون أن أساليب ومداخل ممارسات إدارة الأرباح تتعدد من منشأة إلى أخرى وتختلف طبقاً لاختلاف حجم وطبيعة المنشأة وحصتها في السوق، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الإدارة والملاك ومدى مساهمة الإدارة في ملكية المنشأة، فضلاً عن مدى استقرار الدخل واعتقاد الإدارة بمدى ملاءمته مع توقعات مستخدمي القوائم المالية بغرض تحسين صورة الأداء وإتباع الأساليب والأدوات المختلفة التي تعمل على تطوير وتعديل مستوى الدخل من فترة إلى أخرى. ويوضح الجدول رقم (١) التالي علاقة إدارة الأرباح بالمبادئ المحاسبية (الجبري، ٢٠١٣):

جدول رقم (١)

علاقة إدارة الأرباح بالمبادئ المحاسبية

نوع إدارة الأرباح	الأسلوب الخاص	الأمثلة
مرونة أساس الاستحقاق: إدارة الأرباح ضمن إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	استغلال المرونة المتوفرة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	التحول في طرق تقييم المخزون التحول من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت للإهلاك التلاعب في بعض المخصصات
القرارات المحاسبية: إدارة الأرباح خارج إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	عدم تطبيق أو مخالفة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	الاعتراف المبكر بالإيرادات (مثل الاعتراف بالبضاعة قبل شحنها).
الصفقات الحقيقية	إدارة الصفقات الحقيقية لزيادة أو تخفيض الأرباح	توقيت حدوث الصفقات. التصرف بالأصول. نفقات البحوث والتطوير.

المصدر: (الجبري، ٢٠١٣)

٤/٣ مفهوم الإفصاح عن المخاطر وتصنيفاته:

شهدت بيئة الأعمال العديد من الأحداث والتغيرات التي أدت إلى الاتجاه نحو جودة التقارير المالية المنشورة للشركات وأهمية تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بصفة عامة والإفصاح عن المخاطر بصفة خاصة. حيث أدت ظاهرة العولمة Globalization لزيادة مستوى تعقد عمليات الشركات والهيكل التمويلي لها، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات، مما أدى إلى تنوع وزيادة مستوى المخاطر المحيطة بالشركات (Mokhtar, 2010). كما أكدت نتائج بعض الدراسات المحاسبية وكذلك التقارير الصادرة عن الهيئات المهنية وغير المهنية، علي أن حدوث أزمات الأسواق المالية وإنهيار بعض الشركات العالمية، والتي بدأت بالأزمة المالية في أسواق دول شرق آسيا، سنة ١٩٩١، ثم الأزمة المالية العالمية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، بالإضافة إلي الانهيارات المالية لبعض الشركات العالمية مثل شركة Maxwell, Enron, WorldCom يرجع إلي عدم كفاية ممارسات الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية المنشورة للشركات (Barakat and Hussainey, 2013).

إن تقييم المستثمرين للمخاطر المحيطة بالشركات هي عملية معقدة وتعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة ونوعية المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية المنشورة. ومما سبق يتضح أهمية الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية المنشورة، حيث يُعد الإفصاح عن مخاطر الشركات أحد المتطلبات الرئيسية لتفعيل حوكمة الشركات في معظم بلدان العالم (Elshandidy, 2011)، كما يعد الإفصاح عن المخاطر مؤشراً هاماً لمصداقية الشركة في التعامل مع المستثمرين في الأسواق المالية (يوسف، ٢٠١٨). وفيما يلي سيتناول الباحثون مفهوم الإفصاح عن المخاطر وأنواعه.

١/٤/٣ مفهوم الإفصاح عن المخاطر:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح عن المخاطر، فذكر (Madrigal et al., 2015) بأن الإفصاح عن المخاطر هي جميع المعلومات التي تقدم للأطراف المستفيدة بشأن المخاطر والتي تُعرض في التقارير السنوية.

وبين (Linsley and Shrives, 2006) بأن الإفصاح عن المخاطر يعتبر إفصاحاً من خلال تقديم وإبلاغ الأطراف المستفيدة بأي احتمال أو فرصة أو ضرر أو خطر أو تهديد، والذي أثر فعلاً على الأداء أو له تأثير مستقبلي على الأداء.

ونتيجة للمخاطر التي تواجه الشركات فكان لابد على الإدارات تعيين أو توظيف أو تخصيص قسم خاص بالمخاطر وهو قسم إدارة المخاطر. فإدارة المخاطر هي نظام متكامل هدفه التحكم في المخاطر، والحد من تكرار حدوثها وكذلك الحد من أثارها السلبية على الشركات وذلك عن طريق تحديد المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد الوسائل لمواجهتها (جرودي ويوسف، ٢٠١٧). وأما (نوري وعلي، ٢٠١٨) بينوا بأن إدارة المخاطر هي عملية تحديد ومتابعة ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها الشركات والتحكم من أثارها السلبية المتحققة.

وتتضمن مسئوليات إدارة المخاطر في الشركات ما يلي:

- قيامها بمهامها بتحليل وتجميع معلومات حول جميع أنواع المخاطر.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط للمخاطر.
 - رفع التقارير عن المخاطر (الاستثناءات، سقوف المخاطر) إلى لجنة إدارة المخاطر.
 - تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول المخاطر من أجل معرفة المخاطر وقياسها.
 - توفير معلومات عن المخاطر من أجل الإفصاح وإبلاغ المستفيدين.
- وعلي الرغم من أهمية الإفصاح الاختياري عن المخاطر إلا أنه لا توجد إرشادات مهنية كافية تنظم عملية الإفصاح عنه، من حيث وقت ومكان وشكل ومحتوي الإفصاح. فإنه علي الرغم من أن عمليات الإفصاح الاختياري من المرجح أن تؤدي إلى حل أو تقليل مشاكل عدم التأكد، فإن عمليات الإفصاح الاختياري عن المخاطر تعمل بدلاً من ذلك علي توضيح أوجه عدم التأكد هذه، ولديها القدرة علي تقليل أو زيادة تصورات المستخدمين حول المخاطر. وبالتالي يزيد الإفصاح الاختياري عن المخاطر من ثقة أصحاب المصلحة في الشركة وإدارتها، مما يؤدي بدوره إلى تقليل تكلفة رأس المال وبالتالي تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهمين (Habtoor et al., 2018, p.45).

وقد عرفت دراسة (Linsley and Shrives, 2006) الإفصاح الاختياري عن المخاطر بأنه توصيل المعلومات غير المالية التي تمثل فرصة أو احتمال أو خطر أو تهديد والتي قد أثرت علي الشركة بالفعل أو قد تؤثر علي الشركة في المستقبل، أو تمثل إدارة أي فرصة أو احتمال أو خطر أو تهديد، وذلك دون أي إلزام من الجهات المهنية أو الرقابية.

٢/٤/٣ تصنيفات الإفصاح عن المخاطر:

يمكن تصنيف الإفصاح عن المخاطر من أكثر من زاوية منها ما يلي:

١/٢/٤/٣ الإفصاح عن المخاطر وفقاً لدرجة الإلزام:

يمكن تبويب الإفصاح عن المخاطر وفقاً لدرجة الإلزام إلى نوعين هما:

١. الإفصاح الاجباري عن المخاطر: ويشير إلى عملية الإفصاح عن المخاطر التي تظل وفقاً للقواعد والأشكال الحالية التي طورتها الجهات التنظيمية والتي تعتبر مفيدة لتعزيز مستوى شفافية التقارير المالية، وتعتبر هذه المعلومات التي يتطلبها الإفصاح عن مخاطر الشركات ضرورية لتشجيع واستعادة ثقة المستثمرين في السوق والشركات (Alzead and Hussainey, 2017). حيث ظهرت جهود بارزة من جانب المنظمات المهنية وواضعي المعايير المحاسبية في محاولة لوضع إطار للإفصاح الاجباري عن المخاطر (Elshandidy et al., 2018; Ibrahim et al., 2019)، تمثلت في الآتي:

أ. في يناير ١٩٩٧، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصة The Securities and Exchange Commission (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية إصدار تقرير مالي (FRR, NO. 48) والذي يلزم الشركات بالإفصاح عن معلومات حول مخاطر السوق المرتبطة بأنشطتها. بعد ذلك، في ديسمبر ٢٠٠٥، وسعت لجنة الأوراق المالية والبورصة نطاق (FRR, No. 48) ليشمل الإفصاح عن أهم عوامل المخاطر التي تواجه الشركات.

ب. في ألمانيا في عام ٢٠٠١، أصدر GASB معيار المحاسبة الألماني رقم ٥ (GAS, No. 5) الإفصاح عن المخاطر، الذي يلزم الشركات المدرجة في البورصة بتقديم معلومات حول المخاطر المختلفة التي تواجهها. ويعتبر (GAS, No. 5) المعيار المحاسبي الشامل الوحيد بشأن الإفصاح عن المخاطر المختلفة التي تواجه الشركات، ومع ذلك، يتم تطبيقه فقط في ألمانيا.

ج. تعرض كلاً من المعيار الدولي IAS 32 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 للإفصاح عن الأدوات بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في هذه الأدوات.

٢. الإفصاح الاختياري عن المخاطر يُعد منشور اختياري يهدف إلى توصيل المعلومات المتعلقة باستراتيجيات الشركات وخصائصها وعملياتها وغيرها من العوامل الخارجية التي لديها إمكانيات للتأثير على النتائج المتوقعة (Onoja and Agada, 2015). كما عرف (Cordazzo et al., 2017) الإفصاح الاختياري عن المخاطر بأنه الإفصاح الذي يتم وفقاً للمبادئ التوجيهية الوطنية للإفصاح عن المخاطر.

إن الإفصاح الاختياري عن المخاطر للشركات يمنح حوافز أكبر لتشجيع توصيل المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر. فمن المتوقع أن يوفر الإفصاح الاختياري عن المخاطر فرصاً أكبر للحصول على رؤية كاملة عن المخاطر التي تواجه الشركة. وذلك من خلال اعتماد ممارسة منتظمة للإفصاح عن البيانات، مما يؤدي للتوازن بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر (Alzead and Hussainey, 2017). والإفصاح الاختياري عن المخاطر هي المعلومات التي تقدم مزيداً من التوضيح بما يزيد عن الحد الأدنى من المتطلبات المحددة في اللوائح والمعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن

المخاطر (Alkurdi and Mohammed, 2019). ويوفر الإفصاح الاختياري عن المخاطر فرصة للإدارة لممارسة المستوي المفضل من السلطة التقديرية فيما يتعلق باختيار المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها علناً والتي لها صلة بالمخاطر غير المالية (Alzead and Hussainey, 2017).

٢/٢/٤/٣ الإفصاح عن المخاطر وفقاً لنوع المخاطر: يبوب الإفصاح عن المخاطر وفقاً لنوع المخاطر إلى:

أ. الإفصاح عن المخاطر المالية: ويشير إلى الإفصاح عن معلومات المخاطر المرتبطة مباشرة بالبيانات المالية والتي لها تأثير مباشر على أصول الشركة والتزاماتها وتدفقاتها النقدية. وقد صنف المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧ (الأدوات المالية: الإفصاحات) المخاطر إلى (IFRS7, 2014):

- أ- المخاطر الائتمانية هي مخاطر أن يتسبب طرف في أداة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر بامتناعه عن الوفاء بالتزامه.
- ب- مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المنشأة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالالتزامات المالية التي تتم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر.
- ج- مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وتشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر، وهي: مخاطر العملة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر السعر الأخرى.
- د- مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- هـ- مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات الفائدة في السوق.
- و- مخاطر السعر الأخرى هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق.

ب. الإفصاح عن المخاطر غير المالية: ويشير إلى الإفصاح عن معلومات المخاطر التي ليس لها تأثير مباشر على أصول الشركة والتزاماتها وتدفقاتها النقدية، ويستخدم مصطلح المخاطر غير المالية للإشارة إلى تقلب الأرباح المستقبلية المتوقعة أو التدفقات النقدية غير المرتبطة بالاستثمارات المالية (عامر، ٢٠١٩).
وقد حددت دراسة (Linsley and Shrives, 2006) خمس فئات للإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية استناداً إلى نموذج المخاطر الذي طورته إحدى شركات المحاسبة المهنية. وتتكون هذه الفئات من الآتي:

١. الإفصاح عن مخاطر العمليات: وهي الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية المحتملة الناشئة عن الفشل في إدارة عمليات التشغيل أو النظم المدعمة له (دسوقي، ٢٠١٤).

كما عرف (عامر، ٢٠١٩) مخاطر العمليات بانها هي التهديدات الناتجة عن العمليات التي لا تتميز بالكفاءة والفعالية والخاصة بكل من إنتاج وتمويل وتسويق السلع والخدمات، والعمليات التشغيلية الداخلية، وعدم كفاءة الأصول، وعدم كفاءة وأخطاء العاملين، بالإضافة إلى التهديدات بفقد الأصول بما في ذلك فقد سمعة الشركة. ويتضمن الإفصاح عن مخاطر العمليات الإفصاح عن كل من: رضا العملاء، والكفاءة والأداء، وتطوير المنتجات، والموارد، وفشل المنتجات والخدمات، والصحة والسلامة، ومخاطر تأثير الأداء التشغيلي على البيئة المحيطة، والعلامة التجارية، وتقادم المخزون.

٢. الإفصاح عن مخاطر التمكين: هو الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن سياسات وممارسات التعويض لجميع الموظفين، بمن فيهم الموظفين غير التنفيذيين، والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي مادي على الشركة. ويتضمن الإفصاح عن مخاطر التمكين: الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالقيادة والإدارة، ومخاطر الاعتماد على مصادر خارجية لأداء الوظائف الداخلية، والمخاطر المتعلقة بحوافز الأداء، ومخاطر تغيير الجاهزية والاستعداد للأداء، ومخاطر الاتصال (Kamaruzaman et al., 2019).

٣. الإفصاح عن مخاطر السلامة والنزاهة: هو الإفصاح عن القيمة التي تم إنشاؤها من سمعة جيدة والتي تحولت إلى صورة سيئة وبالتالي، تضررت ربحية الشركة. ويتضمن الإفصاح عن مخاطر النزاهة والسلامة، والإفصاح عن كل من احتيال الإدارة والموظفين، والأعمال غير القانونية، والسمعة (Kamaruzaman et al., 2019; Cordazzo et al., 2017).

٤. مخاطر تكنولوجيا المعلومات: هو الإفصاح عن الخطر الناتج من تأثير الصناعة أو السوق ببعض التغيرات في التكنولوجيا المستخدمة سواء كان هذا التأثير مرتبطاً بنوع المنتج أو تصميمه، أو من الأساليب المستخدمة في صناعة المنتجات أو تسليمها وتتضمن الإفصاح عن البنود الفرعية التالية: مخاطر التلاعب في المعلومات، ومخاطر سهولة الوصول للبيانات، ومخاطر البنية التحتية للمعلومات (دسوقي، ٢٠١٤).

٥. الإفصاح عن المخاطر الاستراتيجية: هو الإفصاح عن الخطر الناتج عن اتباع الشركة لاستراتيجية معينة وتأثير ذلك على تحقيق المنشأة لأهدافها. ويتضمن الإفصاح عن كل من المسح البيئي، والصناعة، والمنافسين، والتسعير، والتقييم، والتخطيط، ودورة الحياة، ومقياس الأداء، والمخاطر التنظيمية والسياسية.

٥/٣ منافع الإفصاح الاختياري عن المخاطر:

إن الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية من الممكن أن يكون له العديد من المنافع ومنها (Alzead and Hussainey, 2017):

١. يعمل على تحسين شفافية التقارير المالية ويجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين وأكثر موثوقية. كما أن التوسع في الإفصاح عن المخاطر يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح من ناحية والإدارة التي تمتلك المعلومات عن المخاطر الحالية والمستقبلية وآثارها المحتملة على الأداء والتدفقات النقدية المستقبلية من ناحية

أخري، وأن الإفصاح عن المخاطر سيؤدي إلي زيادة وعي وفهم المستثمرين والمقرضين للمخاطر التي تواجه المنشآت وقدرتها علي تجنب أو التخفيف من الآثار المحتملة لها وهو ما سينعكس بالإيجاب علي قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في تلك المنشآت وتوفير التمويل اللازم لها، وبالتالي التقليل من مشكلة الاختيار العكسي وتحسين توزيع الموارد وكفاءة سوق المال.

٢. ان الإفصاح عن المخاطر المستقبلية له أثر إيجابي علي تحسين دقة توقعات المحللين الماليين المتعلقة بقيمة وأرباح المنشأة، وأكد معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز علي أن الإفصاح عن المخاطر يمكن أن يؤدي إلي تحسين عملية مساءلة الإدارة عن دورها في الاشراف والرقابة والتعامل مع المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال، وتحسين عملية إدارة المخاطر، وحماية المستثمرين، وزيادة منفعة التقارير المالية.

٣. ان تلبية حاجة المستثمرين بالإفصاح عن المزيد من المعلومات عن المخاطر المختلفة يساعد المستثمرين علي تنويع محافظهم الاستثمارية لتقليل مخاطر السوق إلي أقل مستوي ممكن، ويخفض من تكلفة الرقابة المرتبطة بهذه المخاطر.

٤. توفير معلومات حول استراتيجية المنشأة في إدارة المخاطر والتي تساعد في عملية تقييم الأداء المالي.

٥. إن المنشآت التي تهتم وتقر بأهمية الإفصاح عن المخاطر من الممكن أن تقوم دائماً بالتحسين والتطوير علي إدارة المخاطر وهذا يؤدي إلي تعظيم قيمة حقوق المساهمين.

٦. إن توفير معلومات حول الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية والتي تؤثر علي الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة، وبالتالي علي الأداء يعتبر مهماً للمستثمرين والأسواق المالية.

٧. يساهم الإفصاح عن المخاطر في تعزيز المساءلة، من خلال السماح للإدارات بالإفصاح عن معلومات حول ما قامت به، وكذلك مساعدة المستثمرين في تعديل وجهات نظرهم فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالشركة.

ويتضح مما سبق أن الإفصاح الاختياري عن المخاطر يجعل التقارير المالية أكثر منفعة للمستخدمين، ويعمل علي زيادة الثقة في الإدارة وقدرتها علي تحديد وإدارة المخاطر المستقبلية التي تواجهها الشركات، وعلي تحسين قدرتها الائتمانية، وبناء علاقات بينها وبين الأطراف المختلفة.

٦/٣ النظريات المفسرة لدوافع الإفصاح الاختياري عن المخاطر:

توجد العديد من النظريات المفسرة لدوافع الإدارة المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر، ومن ضمن تلك النظريات ما يلي:

١. نظرية الوكالة Agency Theory:

تقوم هذه النظرية علي أساس أن هناك علاقة تعاقدية بين شخصين أو أكثر، أحدهم يدعي الموكل (principal) والآخر يدعي الوكيل (Agent)، يكلف بموجب هذا العقد الطرف الأول (الموكل) الطرف الثاني (الوكيل) للقيام بأنشطة معينة واتخاذ القرارات نيابة عن الموكل (Almilia, 2009).

وتبرز مشكلة هذه العلاقات عندما لا يعمل المديرون لمصلحة المالكين، بل يعملون لتعظيم مصلحتهم الذاتية. وتنشأ هذه المشكلة نتيجة للفصل بين الإدارة وملكية الشركة وتباين المعلومات بين إدارة الشركة ومن هم خارجها من المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، ونظراً لاحتمالات التعارض بين الموكليين والوكلاء فإن أصحاب رأس المال بحاجة لمتابعة ومراقبة مدي التزام الإدارة (الوكيل) بالمتطلبات التي يقتضيها عقد الوكالة (الشلاحي، ٢٠١٢).

فطبقاً لنظرية الوكالة فإن الإفصاح عن المخاطر يمكن أن يخفف من حدة مشكلة الوكالة ومشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وغيرها من أصحاب المصالح.

٢. نظرية الإشارة Signaling Theory:

يُقصد بالإشارة بأنها معلومات يرسلها الوكيل (الإدارة) إلي متلقي المعلومات من خلال علامات تكون ذات مؤشرات ومعاني معينة (Farahat, 2016) ولقد تم تطوير نظرية الإشارة لتفسير ظاهرة عدم تماثل المعلومات في أسواق العمل وتم استخدامها في العديد من المجالات بما فيها الإفصاح الاختياري.

وقد تحدث مشكلة عدم تماثل المعلومات بسبب تصرفات الإدارة من خلال منعها لمعلومات معينة عن المستثمرين لأسباب مختلفة منها لعدم تقييم أدائها أو لوضعها التنافسي أو قيامها بإعطاء معلومات تفيد طرفاً علي حساب طرف آخر، الأمر الذي ينتج عنه تباين في المعلومات.

وجاءت نظرية الإشارة لمعالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات وتضييق فجوة عدم التماثل في المعلومات بين الأطراف (Almaghzom et al., 2016)، وأن الهدف من هذه النظرية هو تحديد ما إذا كانت الإشارات تعطي معلومات دقيقة وملائمة، لأن هذه المعلومات يأخذها المستثمرين والأطراف ذات العلاقة لاتخاذ القرار (Farahat, 2016).

ولقد ذكر (Alzead and Hussainey, 2017) بأن نظرية الإشارة تنتبأ في ظل عدم تماثل المعلومات بأن المستثمرين سيكونون غير قادرين علي التمييز بين الوحدات الاقتصادية ذات الأداء الجيد وبين الوحدات الاقتصادية ذات الأداء غير الجيد، ولهذا تجتهد الوحدات الاقتصادية ذات الأداء الجيد بأن تقوم بالإفصاح عن معلومات للإشارة إلي أن أدائها أفضل من غيرها، وهذا له نتائج إيجابية، إذ ترتفع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الأرباح.

فطبقاً لنظرية الإشارة فإن الإفصاح عن المخاطر يمكن من خلاله أن تقوم الإدارة بإرسال إشارات للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح والسوق ككل عن قدرة الإدارة علي تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها وتجنب أو التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لها علي الأداء والتدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما يعزز من سمعتها ويوفر لها فرص أفضل في إدارة الشركات المختلفة (Alzead and Hussainey, 2017; Almaghzom et al., 2016).

٣. النظرية الشرعية Legitimacy Theory:

ذهبت هذه النظرية إلى أن الشركات تتأثر بالمجتمع الذي تعمل فيه، بمعنى أن عمليات المنظمة يجب أن تتم في إطار توقعات المجتمع وقيمه وقواعده ككل وأنها تحاول باستمرار التأكيد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات مجتمعتها، ولا يكفي لإثبات شرعيتها أن تقوم بالإفصاح عن أنشطتها التقليدية، وإنما يجب عليها الإفصاح الاختياري عن مساهمتها البيئية والمجتمعية لإثبات وتحسين شرعيتها في المجتمع (Guthrie et al., 2004). وعليه فإنه من المتوقع أن تقوم بعض الشركات التي لديها تأثير كبير على البيئة والمجتمع بزيادة مستوى إفصاحها بشكل اختياري وذلك لكسب الشرعية في المجتمع الذي يؤثر فيها ويتأثر بها. فطبقاً لنظرية الشرعية فإن الإفصاح عن المخاطر يعزز من سمعة الشركة وهو ما يمكنها من تحقيق أهدافها بالتعاون مع المجتمع بشكل كبير.

٤. نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory:

تهتم هذه النظرية بتحديد العلاقة بين إدارة الشركة مع جميع الأطراف ذات الصلة التي قد تؤثر وتتأثر بأنشطتها مثل المالكين والدائنين والموظفين والعملاء والموردين وغيرهم، حيث توسع هذه النظرية النظرة التقليدية لنظريتي الوكالة والإشارة واللذان تركزان على العلاقة مع المساهم. وتكمن النقطة المحورية في نظرية أصحاب المصالح بأن الشركة مسؤولة عن عملياتها، ليس أمام المساهمين فحسب بل أمام جميع أصحاب المصالح معها (Deegan, 2002).

هذا التنوع الكبير والواسع مع ذوي العلاقة مع الشركة جعل من الصعب تلبية المصالح لأصحاب العلاقة عن طريق الإفصاح بالطرق التقليدية فقط، لذلك فمن الأرجح للشركات التي ترغب بتوسيع نطاق اتصالها بكفاءة مع أصحاب المصالح أنها ستشجع على التوسع في عملية الإفصاح. وطبقاً لنظرية أصحاب المصالح فإن الإفصاح عن المخاطر يساعد الشركات في الحصول على الدعم اللازم لتحقيق أهدافها من جانب كل من أصحاب المصالح والجهات التنظيمية المختلفة، كما وأنه يساعد في الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة منخفضة نتيجة سمعتها وصورتها (Ntim et al., 2013).

٥. نظرية إدارة الانطباع:

يعد Erving Goffman هو صاحب نظرية إدارة الانطباع، تلك النظرية السحرية والتي تم تطبيقها في جميع مناحي الحياة على مستوى التواصل الاجتماعي، حيث نشأت إدارة الانطباع من علم النفس الاجتماعي، الذي يركز على سلوك الأفراد بشكل أساسي، حيث قدم لأول مرة مفهوم إدارة الانطباع باسم "تقديم الذات في الحياة اليومية"، والتي تتضمن أن الفرد يدير الانطباعات التي يأخذها عنه الآخرون عن طريق ما يسمى بتقديم الذات Self-Presentation، حيث يعمل كل يوم على نقل انطباع يرغب في تركه لدى الآخرين من حوله بغرض تحقيق هدف ما يسعى إليه (سعودي، ٢٠١٩).

ويري الباحثون أن الإفصاح الاختياري عن المخاطر وفر فرصة للتغلب على عدم تماثل المعلومات من خلال تقديم المزيد من المعلومات، إلا أنه وفر أيضاً فرصة للإفصاح عن المعلومات بطريقة تهدف إلى تحسين صورة الشركة، ومن ثم التأثير على تصورات وتوقعات مستخدمي التقارير المالية، مما يؤدي إلى التشويش والضبابية التي تصعب عملية اتخاذ القرارات.

٦. نظرية تكلفة الملكية:

استخدم البعض نظرية تكلفة الملكية Proprietary cost في تفسير عدم رغبة العديد من الشركات في الإفصاح عن المزيد من معلومات المخاطر وخاصة تلك التي تتسم بالحساسية التجارية والسياسية والتي يمكن أن تستخدمها الأطراف الخارجية (المنافسون أو جماعات الضغط) بما يضر بمصالح تلك الشركات. وطبقا لتلك النظرية فإن قرار الإفصاح عن المعلومات يعتبر دالة في التكلفة المترتبة عليه، وتحمل الشركات تكلفة الإفصاح في حالة وجود أي نقص في التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة ذلك الإفصاح، وتستخدم نفس وجهة النظر السابقة في تفسير التكاليف الناتجة عن الإفصاح عن الأخبار السيئة والتي تتحملها الشركات نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الشركات التي تفصح عن أخبار سيئة، ومع ذلك فإن الإفصاح عن الأخبار السيئة قد يمنع المنافسين من الدخول في السوق خوفاً من الآثار السلبية لتلك الأخبار وهو ما قد يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والعكس تماماً هو ما يحدث في حالة الإفصاح عن الأخبار الجيدة التي تشجع على الاستثمار في الشركات، وهو ما يُنتج عنه زيادة في التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل، وهو ما يشجع في نفس الوقت المنافسين على الدخول في السوق لتحقيق مزيد من المكاسب وهو ما قد يترتب عليه انخفاض التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (Abraham and Shrives, 2014).

ويرى البعض أن تحديد حجم ونوعية معلومات المخاطر التي يجب الإفصاح عنها يمثل معضلة للإدارة التي يجب أن تعمل على تحقيق التوازن بين المنفعة والتكلفة المترتبة على ذلك الإفصاح؛ فعدم الإفصاح عن المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال واستراتيجيتها المتعلقة بإدارة تلك المخاطر سيرسل إشارة سلبية للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح عن إدارة تلك الشركات وعدم قدرتها على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر وهو ما سينعكس بالسلب على أسعار وعوائد أسهمها وعلى تكلفة المديونية، وإذا كان الإفصاح عن المخاطر أكثر شفافية ويعكس المخاطر التي تواجهها الشركات وأدواتها في السيطرة على تلك المخاطر سيجعل ذلك الإدارة تتحمل تكلفة تلك الشفافية سواء كانت تكلفة تجارية أو سياسية (Marshall and Weetman, 2007).

٧/٣ أثر ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الانتمائية:

أن الشركات ذات المخاطر الانتمائية المرتفعة مثل مخاطر الرافعة المالية تميل إلى استخدام أساليب إدارة الأرباح لزيادة الدخل بعرض تسهيل الحصول على قروض جديدة وتقليل تكلفة هذه الديون والحصول على تسهيلات بشروط أيسر للوفاء بتعهدات الديون القائمة وتجنب سيطرة البنوك على الشركة، لذلك فمن المتوقع أن تزداد إدارة الأرباح مع زيادة الرافعة المالية (Alves, 2012). ومما سبق يتوقع الباحثين وجود علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ومستوى الإفصاح عن المخاطر الانتمائية، وبالتالي يمكن للباحثون صياغة الفرض الرئيسي للبحث كما يلي:

H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح عن المخاطر الانتمائية بالشركات المساهمة الكويتية.

٤. الدراسة التطبيقية:

١/٤ الهدف من الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في اختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية.

٢/٤ مجتمع وعينة وفترة الدراسة التطبيقية:

١/٢/٤ - مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية فيما عدا قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك وذلك خلال الفترة من (٢٠١٩ حتى ٢٠٢١) وقد بلغت عدد الشركات المتداولة في البورصة لعام ٢٠٢٢ عدد ١٥٥ شركة منهم عدد ٥٧ شركة تنتمي لقطاعات (البنوك بعدد ٩ شركات، والخدمات المالية بعدد ٤٠ شركة، والتأمين بعدد ٨ شركات) وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من ٩٨ شركة (التقرير السنوي للبورصة الكويتية، ٢٠٢٢).

٢/٢/٤ عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

- أ- أن تكون الشركة مدرجة وتم تداول أسهمها ولم توقف عن التداول في البورصة خلال فتره الدراسة.
 - ب- إمكانية الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية.
 - ج- أن تكون القوائم المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ٣١/١٢ من كل عام.
- وبناءً على ما سبق فقد قام الباحثون باختيار عينة مكونة من ١٦ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية وبذلك تمثل حجم العينة (١٦ × ٣ سنوات = ٤٨ شركة) موضحة من خلال الجدول التالي.

جدول (٢)

أسماء شركات العينة

م	القطاع	إسم الشركة
١	عقار	الشركة العربية العقارية
٢		الشركة الوطنية العقارية
٣		أجيال العقارية الترفيهية
٤		الإنماء العقارية
٥		شركة عقارات الكويت
٦		شركة المباني
٧		شركة التمدين العقارية
٨		شركة الصالحية العقارية
٩	صناعي	شركة أسمنت الكويت
١٠		شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية

م	القطاع	إسم الشركة
١١		الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن
١٢		شركة أسمنت بورتلاند كويت
١٣		شركة هيومن سوفت القابضة
١٤		الشركة المتكاملة القابضة
١٥		شركة صناعات أسمنت الفجيرة
١٦		شركة الشعبية الصناعية

المصدر: من إعداد الباحثون.

ويعتبر قطاعي (العقارات والقطاع الصناعي) أكبر قطاعات البورصة الكويتية من الشركات غير المالية.

٣/٤ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

١/٣-٤ المتغير المستقل: ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management (ER

سوف يعتمد الباحثون في قياس ممارسات إدارة الأرباح على مقياس نسبة ميلر Miller Ratio, 2007:

حيث ظهرت نسبة ميلر كنموذج بديل للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح عام ٢٠٠٧م؛ بسبب الانتقادات التي واجهت النماذج الأخرى لقياس ممارسات إدارة الأرباح، وتهدف نسبة ميلر إلى دراسة أثر الاستحقاقات قصيرة الأجل؛ لذا فهي لا تأخذ في الاعتبار إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك في نهاية الفترة المالية، وتتمثل نسبة ميلر في العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، وتكون قيمة هذه النسبة صفر في حالة عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك مؤشراً على وجود ممارسات لإدارة الأرباح، ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

(١) مع فرض عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح.

$$H0: (\Delta WC/CFO) t - 0 - (\Delta WC/CFO) t - 1 = 0$$

(٢) مع فرض وجود ممارسات إدارة الأرباح.

$$H1: (\Delta WC/CFO) t - 0 - (\Delta WC/CFO) t - 1 \neq 0$$

حيث أن:

ΔWC : عبارة عن التغير في رأس المال العامل.

CFO : عبارة عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

٢/٣/٤- المتغير التابع: الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية

سوف يعتمد الباحثون على مؤشر الإفصاح الذي طوره (بشاثوه، ٢٠١٩)، والذي قام بتطبيقه من خلال استخدام أسلوب تحليل محتوى التقرير المالي لتحديد بنود المخاطر التي افصحت الشركة عنها، ثم يتم منح الشركة (١) نقطة بالنسبة لبند المخاطر الذي قامت بالإفصاح عنه، بينما تحصل على (صفر) للبند الذي لم تفصح عنه، ثم يتم قياس مؤشر الإفصاح عن المخاطر من خلال النسبة المئوية لإجمالي نقاط الإفصاح عن المخاطر الذي التزمت به الشركة إلى الحد الأقصى المقرر للإفصاح عن المخاطر.

وبالتالي يمكن قياس مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية من خلال المعادلة التالية:
مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية = إجمالي نقاط الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ÷ الحد الأقصى المقرر للإفصاح عن المخاطر الائتمانية

جدول رقم (٣)

مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية

م	بنود الإفصاح عن المخاطر الائتمانية	Credit Risk (CR)
١	تعريف موجز لمخاطر الائتمان.	
٢	معلومات عن إدارة مخاطر الائتمان.	
٣	الإفصاح عن التصنيف الائتماني.	
٤	تفاصيل الديون حسب تصنيفات النظام الداخلي.	
٥	جدول تقادم الديون.	
٦	الضمانات التي بحوزة البنك.	
٧	إفصاحات كمية عن مخاطر الائتمان.	

٣/٣/٤- المتغيرات الرقابية:

تمثل المتغيرات الرقابية بعض العوامل التي تؤثر على المتغير التابع وهو الإفصاح الاختياري عن المخاطر الائتمانية ولكنها لا تدخل ضمن نطاق الدراسة محل الدراسة، تم إضافتها بغرض ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وقد تمثلت أهم المتغيرات الرقابية المستخدمة في هذا المجال في:

أنسبة الرافعة المالية (Leverage (Lev) والتي تم قياسها من خلال قسمة إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل) على إجمالي الأصول.

ب- حجم الشركة (Firm Size (Z) ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

٤/٣ - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل اختبار فروض الدراسة وإتمام الدراسة التطبيقية استخدم الباحثون العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي كما يلي:

١. أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics بهدف توصيف مستويات متغيرات الدراسة، قام الباحثون باستخدام كلا من الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.

٢. أسلوب One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات.

٣. أسلوب (Pearson Correlation Coefficient) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Multicollinearity).

٤. أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression من أجل اختبار فروض الدراسة.

٤/٤ عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

٤/٤/١ - التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قام الباحثون بإجراء التشغيل الإلكتروني لبيانات الدراسة التطبيقية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS. Version 26) Statistical Package for the Social Sciences، ويعرض جدول (٤) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والذي يتضح من خلاله ما يلي:

جدول رقم (٤)

الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

المتغير	حجم العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدارة الأرباح (EM)	٤٨	١.٠٢٧٢-	٠.٣٥٢٠	٠.١٥٩٤-	٠.٠٨٣٧-
المخاطر الائتمانية (CR)	٤٨	٠.٢٨٦	٠.٨٥٧	٠.٤٧١٥	٠.٢٩٧٩
الرافعة المالية (Lev)	٤٨	٠.١٧٥	٠.٧٠٧	٠.٣٩٧	٠.١٤٧
حجم الشركة (Z)	٤٨	٦.٣٢٥	٩.٠١٢	٨.٣٥٦	١.٢٢٧

ويتضح من الجدول السابق أن

- تتراوح قيمة المتغير المستقل (ممارسات إدارة الأرباح EM) بين ٠.٣٥٢٠ و ١.٠٢٧٢- بمتوسط قيمته ٠.١٥٩٤- وبانحراف معياري قدرة ٠.٠٨٣٧- وهذا يشير إلى فروق كبيرة بين الشركات الكويتية محل الدراسة، وربما يرجع ذلك لإختلاف الشركات من حيث الحجم.
- تتراوح قيمة المتغير التابع (الإفصاح الاختياري عن مخاطر الائتمان CR) بين ٠.٢٨٦% و ٠.٨٥٧% وبمتوسط قدرة ٠.٤٧١٥% وبانحراف معياري قدرة ٠.٢٩٧٩% وهذا يشير إلى مستوى متوسط من الإفصاح الاختياري عن مخاطر الائتمان لدى الشركات الكويتية محل الدراسة.
- بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية ٣٩.٧% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما وتعني أن الشركات الكويتية محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل استثماراتها.
- بلغ متوسط حجم الشركة ٨.٣٥٦.

٢/٤/٤ اختبارات التحقق من صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الانحدار المتعدد:

يتطلب استخدام نموذج الانحدار في التحليل توافر مجموعة من الافتراضات والتي بدون توافرها من الممكن أن تتأثر صحة نتائج التحليل، ومن أهم هذه الافتراضات أن تتبع بيانات المتغيرات لنمط التوزيع الطبيعي، وألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات وبعضها البعض بما يؤثر في نتائج نموذج الانحدار.

وقد قام الباحثون بإجراء اختبار **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات، وهو اختبار ضروري لمعرفة نوعية الإختبارات التي يمكن استخدامها، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الإختبارات المعلمية أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الإختبارات اللامعلمية.

وبوضح جدول (٥) التالي ملخصاً لنتائج إختبار Kolmogorov-Smirnov لبيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية.

جدول رقم (٥)
إختبار Kolmogorov-Smirnov

Kolmogorov-Smirnov Z	Sig. (2-tailed)	
٠.٧٥٢	٠.٠٦٩	ممارسات إدارة الأرباح (EM)
٠.٩٤٣	٠.١٠٧	المخاطر الائتمانية (CR)
٠.٧٥٩	٠.٠٩٧	الرافعة المالية (Lev)
٠.٨٤٣	٠.٠٧٩	حجم الشركة (Z)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من جدول رقم (٥) أن قيمة Sig لمتغيرات الدراسة سواء (المستقلة أو التابعة أو الرقابية) أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وتعد ملائمة لإجراء الإختبارات المعلمية، وصالحة لتطبيق نموذج الانحدار.

كما قام الباحثون بإيجاد علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، تم إجراء إختبار معامل ارتباط بيرسون لدراسة درجة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، كما يمكن للباحث عرض معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية من خلال جدول (٦) التالي:

جدول رقم (٦)

الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية

المتغيرات		ممارسات إدارة الأرباح (EM)	المخاطر الائتمانية (CR)	الرافعة المالية (Lev)	حجم الشركة (Z)
ممارسات إدارة الأرباح (EM)	معامل الارتباط	١			
	المعنوية				
المخاطر الائتمانية (CR)	معامل الارتباط	.523**	١		
	المعنوية	0.010			
الرافعة المالية (Lev)	معامل الارتباط	.195*	-0.245	١	
	المعنوية	0.015	0.271		
حجم الشركة (Z)	معامل الارتباط	.219**	0.141	0.221	١
	المعنوية	0.004	0.007	0.017	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (٦) السابق ما يلي:

- ١- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين المتغير المستقل (ممارسات إدارة الأرباح) والمتغير التابع (الإفصاح عن مخاطر الائتمان).
 - ٢- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين المتغير المستقل (ممارسات إدارة الأرباح) والمتغيرات الرقابية (الرافعة المالية وحجم الشركة).
- وبالتالي يتضح للباحث خلو بيانات المتغيرات من مشكلة الارتباط الذاتي.

٣/٤/٤ - اختبار فرض البحث:

ينص هذا الفرض على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية".

من أجل اختبار فرض البحث استخدم الباحثون أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثون باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$CR = \beta_0 + \beta_1 EM + \beta_2 LEV + \beta_3 Z + \varepsilon$$

حيث أن:

CR تعبر عن المتغير التابع، مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 β_3 تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

EM: تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح.

Lev: تعبر عن الرافعة المالية.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٧) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الاول

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.602 ^a	.473	.365
Anova			
Model	F		Sig.
	9.715		.003 ^b
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	.041	4.021	.034
EM	.073	5.344	.002
LEV	.029	3.071	.197
Z	.022	2.011	.003

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٦٠٢ ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباطية قوية بين ممارسات إدارة الأرباح ومستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان.
- ٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠.٤٧٣ ، وهذا يعني أن ٤٧.٣% من التغير في مستوى الإفصاح الاختياري عن مخاطر الائتمان يرجع إلى ممارسات إدارة الأرباح، وباقي التغير في مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.
- ٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠.٣٦٥ ، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.
- ٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة ٩.٧١٥ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي ٠.٠٠٢ وقيمة B تبلغ ٠.٠٧٣ فإن ذلك يشير إلى قبول الفرض البديل "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية"، وأن هذا الأثر طردي بما يعني أنه كلما زادت قيمة ممارسات إدارة الأرباح زاد مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق.

٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث:

أولاً: خلاصة البحث:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية.

ثانياً: نتائج البحث:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بالشركات المساهمة الكويتية"، وأن هذا الأثر طردي بما يعني أنه كلما زادت قيمة ممارسات إدارة الأرباح زاد مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق.

ثالثاً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

- أ. ضرورة اتجاه المشرع الكويتي لتنظيم الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية الكويتي لما له من دور في الحد من قدرة إدارة الشركات على التلاعب في التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح.

- ب. توجيه اهتمام الشركات إلى زيادة الإفصاح الاختياري عن المخاطر المالية بما لا يضر مركزها التنافسي وكذلك الإفصاح عن إجراءاتها المتبعة في إدارة هذه المخاطر بما يدعم المرونة المالية للشركات ويعزز من فرصة حصولها على التمويل اللازم.
- ج. توجيه اهتمام الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت إلى إصدار معيار مستقل عن المخاطر بحيث ينظم الجوانب المحاسبية لكافة أنواع المخاطر المالية وغير المالية بما يساهم في تحسين جودة الإفصاح عنها، وكذلك إصدار معيار مراجعة لبيان مسؤولية مراقب الحسابات تجاه هذه المخاطر.
- د. توجيه اهتمام الجهات الرقابية إلى تقييم الشركات المسجلة في البورصة حسب جودة إفصاحها عن المخاطر، مع فرض عقوبات رادعة على الشركات التي لا تلتزم بالإفصاح عنها وهو ما يعزز من ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية المنشورة.
- هـ. تشجيع الشركات على تبني الممارسات الجيدة للحوكمة حيث تساهم في تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة، وزيادة شفافية الإفصاح بما يعزز من الثقة المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح.
- و. تطوير معيار محاسبي مستقل للإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية يتضمن آليات التقييم الكمي وطرق الإفصاح عنها، والتوازن الأمثل بين الإفصاح عنها نوعياً وكمياً.

رابعاً: مجالات البحوث المستقبلية:

- يقترح الباحثون بعض الدراسات البحثية المستقبلية على النحو التالي:
- ١- أثر مخاطر الشركة والإفصاح عنها بالتقارير المالية وتمهيد الدخل على الصورة الذهنية وتوقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتكلفة رأس المال.
 - ٢- تحليل العلاقة بين جودة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية والتدفقات النقدية التشغيلية.
 - ٣- أثر الإفصاح عن المخاطر على القيمة الاقتصادية المضافة.
 - ٤- أثر الإفصاح عن المخاطر على توزيعات الأرباح وانعكاسات ذلك على قيمة الشركة.

٦. قائمة المراجع: أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- إبراهيم، أكرم خليفة محمد، (٢٠٢٢)، "أثر خصائص الشركات في مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية: دراسة اختبارية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **الفكر المحاسبي**، المجلد (١)، الإصدار الثاني، ص ص ٣٣-١.
- ٢- إبراهيم، أمال محمد كمال، (٢٠١٢)، "قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على الأداء المالي في الأجل الطويل لمنشأة الأعمال في بيئة الأعمال المصرية: دراسة عملية"، **مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة**، العدد الثالث، ص ص ٥٩-١.
- ٣- أحمد، عماد محمد رياض، (٢٠٢١)، "تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودية". **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، ١٢ (٣)، ص ص ٢١٧-٢٩٢.
- ٤- الجبري، على عبدالله أحمد، (٢٠١٣)، "الإطار الفكري لإدارة الربح- دراسة نظرية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ١٣٠٣-١٣٢٧.
- ٥- الدويري، صفوت مصطفى محمد، (٢٠١٢)، "أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة"، **مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس**، العدد الرابع - ديسمبر، ص ص ٦٣٥-٧٤٤.
- ٦- السيد، صفا محمود، (٢٠٠٤)، "إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية- دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي**، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ص ص ١-٥٤.
- ٧- الشريف، محمد الطيب على، (٢٠١٣)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية"، **مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس**، العدد الثاني، ص ص ١٨٦-١٣٠.
- ٨- الشلاحي، بندر مرزوق، (٢٠١٢)، "تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة دولة الكويت"، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن**.
- ٩- الفداوي، علياء عبدالبديع محمد، (٢٠١٥)، "أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح- دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة المنصورة**.

- ١٠ - المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS7، (٢٠١٤)، "الأدوات المالية: الإفصاحات"، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.
- ١١ - بشتاتوة، عمار ظاهر ممدو (٢٠١٩)، "أثر الإفصاح الإختياري عن المخاطر في تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- ١٢ - جرودي، رنده؛ يوسف، إيمان، (٢٠١٧)، "إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٢، ص ص ٨٢-٩٨.
- ١٣ - حسين، علاء على أحمد، (٢٠١٥)، "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية- دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، ص ص ٩٣-١٢٢.
- ١٤ - حماد، مصطفى أحمد، (٢٠١٧)، "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الأول، أبريل، ص ص ٩-٦٢.
- ١٥ - دسوقي، أسماء رزق، (٢٠١٤)، "الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الاسهم: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة-جامعة القاهرة.
- ١٦ - راضي، طارق عبد المنعم، (٢٠١٣)، "نموذج مقترح لتحجيم ممارسات إدارة الربح: مدخل سلوكي"، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة طنطا.
- ١٧ - رضوان احمد جمعه احمد، (٢٠٢٠)، "نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر والمنافسة والوقتية على عوائد الأسهم وتكلفة المديونية بالتطبيق على الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، ٧(١)، ص ص ٤٢٥-٤٧٢.
- ١٨ - سعودي، سامح محمد لطفي محمد، (٢٠١٩)، "محددات ممارسات إدارة الانطباع في سياق السرد المحاسبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، ع ١، ص ص ٢-٦٢.
- ١٩ - شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (٢٠١٩)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح علي كفاءة الاستثمار بالشركات: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (٥)، العدد ٣، الإصدار الثاني، ص ص ٢٢٨-٢٨٨.

٢٠- طرفاوي، محي الدين؛ قناوة، فتيحة، (٢٠٢٠)، "تحليل ممارسات إدارة الأرباح في شركة صيدال وفق نموذج Miller: دراسة تطبيقية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة*، مج ٧، ع ٢، ص ص ١٥-٢٦.

٢١- عامر، عباس علي عباس، (٢٠١٩)، "محددات الإفصاح الاختياري عن إدارة المخاطر وأثره علي قيمة الشركة: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة دمنهور*.

٢٢- عبد الوهاب، يوسف؛ أبو خزانه، إيهاب؛ عرفات، إبراهيم، (٢٠١٧)، "دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة*، العدد الثاني، ص ص ٢١٩-٢٥٧.

٢٣- فداوي، أمينة فريد، (٢٠١٠)، "قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر"، *مجلة التنظيم والعمل، جامعة باجي مختار، المجلد الثاني، العدد الثالث*، ص ص ٤٥-٦٢.

٢٤- فرج، مروة أحمد سعيد، (٢٠١٣)، "أثر الالتزام الأخلاقي للمحاسب المالي على سلوك الإدارة في إدارة الأرباح في ظل الأزمة المالية العالمية"، *رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية*.

٢٥- فريحات، محمد أحمد جبر، (٢٠١٤)، "دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على ممارسة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية"، *المجلة العلمية، كلية التجارة- جامعة أسيوط، العدد السابع والخمسون*، ص ص ١٦٩-٢١٤.

٢٦- محمد، محمد محمد حبيبة، (٢٠١٢)، "العلاقة بين أسس وضع معايير المحاسبة المالية وإدارة الأرباح وأثرها على تكيف معايير المحاسبة الدولية في بيئة الأعمال المصرية"، *رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة دمنهور*.

٢٧- محمود، سحر عبد السميع، (٢٠١٩)، "محددات ونتائج المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، العدد الثالث، المجلد الثالث*، ص ص ٣٩٧-٤٨٣.

٢٨- محمود، عبد الحميد العيسوي، (٢٠٢٠)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع*، ص ص ١-٧٢.

٢٩- محمود، محمد أحمد حنفي، (٢٠١٠)، "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية- مع دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

٣٠- نوري، خلف صلاح؛ علي، نافع حسن، (٢٠١٨)، "دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية إطار مقترح أنموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٣ (٤٣)، ص ص ٥٨-٧٩.

٣١- يوسف، هبة إبراهيم عبد العزيز، (٢٠١٨)، "تأثير الإفصاح السريدي علي قرارات الاستثمار وانعكاساتها علي خلق القيمة: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة- جامعة عين شمس.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdullah, M., Abdul Shukor, Z., Mohamed, Z. M., & Ahmad, A. (2015), "Risk management disclosure: A study on the effect of voluntary risk management disclosure toward firm value", **Journal of Applied Accounting Research**, 16(3): 400-432.
2. Abraham, S. and Shrivies, P. (2014), "Improving the relevance of risk factor disclosure in corporate annual reports", **The British Accounting Review**. 46 (1): 91- 107.
3. Alhadab, M. M. (2018), "Real and accrual earnings management around initial public offerings in Jordan", **International Business Research**, 11(1): 204-216.
4. Alkurdi, Amneh ؛ Mohammad Aladwan. (2019), "The Impact of Corporate Governance On Risk Disclosure: Jordanian Evidence", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** , 23(1), Pp. 1-16.
5. Al-Maghzom, A., Khaled, H. & Doaa, A. (2016), "The level of Risk Disclosure in Listed Banks: Evidence from Saudi Arabia", **Corporate Ownership and Control**, forthcoming: 1-53.
6. Almilia, L. S. (2009), "Determining factors of interest financial reporting in Indonesia stock", **Accounting and Taxation**, 1(1): 87-99.
7. Al-Shammari, B. (2014), "Kuwait corporate characteristics and level of risk disclosure: a content analysis approach", **Journal of Contemporary Issues in Business Research**, 3(3): 128-153.

8. Alves, S. (2012), "Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal", **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 6(1): 57-74.
9. Alzead R., and Hussainey, K. (2017), "Risk disclosure practice in Saudi non-financial listed companies", **Corporate Ownership & Control**, 14(4-1): 262-275.
10. Barakat, A., & Hussainey, K. (2013), "Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks", **International Review of Financial Analysis**, 30: 254-273.
11. Ben Rejeb Attia, M., Lassoued, N., & Attia, A. (2016), "Political costs and earnings management: evidence from Tunisia", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 6(4): 388- 407.
12. Beneish, M., (2001), "Earnings management: A Perspective", **Managerial Finance**, Vol. 27, Dec 2001.
13. Beretta, S. and S. Bozzolan (2004), "A framework for the analysis of firm risk communication", **The International Journal of Accounting**, 39(3): 265-288.
14. Cohen, Daniel A., (2015), "Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings", **Journal of Accounting and Economics**, 50: 2–19.
15. Cordazzo, M., Papa, M., & Rossi, P. (2017), "The interaction between mandatory and voluntary risk disclosure: a comparative study", **Managerial Auditing Journal**, 32(7), 682-714.
16. De Jong, A., Mertens, G., van der Poel, M., & van Dijk, R. (2014), "How does earnings management influence investor's perceptions of firm value? Survey evidence from financial analysts", **Review of Accounting Studies**, 19(2): 606-627.
17. Deegan, C. (2002), "Introduction: the legitimizing effect of social and environmental disclosures- a theoretical foundation". **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, 15(3): 283-311.
18. Deumes, R. (2008), "Corporate risk reporting: A content analysis of narrative risk disclosure in prospectuses", **Journal of Business Communication**, 45 (2): 120-157.

19. Dobler, M., Lajili K., and zeghal D. (2011), "Attributes of corporate risk disclosure: An international investigation in the manufacturing sector", **Journal of International Accounting Research**, 10(2): 1-22.
20. Domínguez, I., and Gámez, L. (2014), "Corporate reporting on risks: Evidence from Spanish companies", **Spanish Accounting Review**, 17 (2): 116–129.
21. Ellili, N., and Nobanee H. (2017), "Corporate risk disclosure of Islamic and conventional banks, Available at: www.ssrn.com.
22. Elshandidy, T. M. (2011), "Risk reporting incentives: a cross-country study", **Ph.D. Dissertation, Stirling management school, Stirling university**.
23. Elshandidy, T., Farser, I., and Hussainey, K. (2015), "What drive mandatory and voluntary risk reporting variation across Germany, UK, and US", **The British Accounting Review**, 47 (4): 376-394.
24. Elshandidy, T., Fraser, I., Hussainey, K., (2013), "Aggregate, voluntary, and mandatory risk disclosure incentives: evidence from UK FTSE all-share companies", **International Review of Financial Analysis**, 30: 320-333.
25. Elshandidy, T., Shrives, P. J., Bamber, M., and Abraham, S. (2018), "Risk reporting: A review of the literature and implications for future research", **Journal of Accounting Literature**. Vol. 40: 54-82.
26. Elzahar, H., Hussainey, K. (2012), "Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports", **Journal of Risk Finance**, 13 (2): 133–147.
27. Farhat, Issal HAJ SALEM (2016), "Impact of Corporate Governance Mechanisms on the Level and Quality of Risk disclosure during the Arab Spring: Evidence from the Tunisian Capital market", **Doctoral Thesis in Accounting, University of Carthage, UK**.
28. Financial Accounting Standards Board (FASB). SFAS, 119. (1994). "Disclosure about Derivative Financial Instruments and Fair Value of Financial Instruments".
29. Financial Accounting Standards Board (FASB). SFAS, 133. (1998). "Accounting for Derivative Instruments and Hedging Activities".

30. Financial Stability Board (FSB), (2012), "Enhanced Disclosure Task Force. Basel, Switzerland, **Financial Stability Board**. Report of the Enhanced Disclosure Task Force: 1-78.
31. Financial Stability Board (FSB), (2019), Decentralized financial technologies: Report on financial stability, regulatory and governance implications, Financial Stability Board, 1-24.
32. Franz, D., R., Hassan R, Hassab Elnaby and Gerald J. Lobo, (2013), "Impact of Promitry to Debt Covenant Violation on Earnings Management", **Review of Accounting Studies**, Vol.18, No. 3: 3-7.
33. Ge, Wenxia. (2009), "Essay on Real Earnings Management. **Desautels faculty of management- McGill University**.
34. Graham, J. R. and C. R. Harvey (2005), "The long-run equity risk premium", **Finance Research Letters**, 2(4): 185-194.
35. Guthrie, J., Petty, R., Yongvanich, K., and Ricceri, F. (2004), "Using content analysis as a research method to inquire into intellectual capital reporting". **Journal of intellectual capital**, 5(2): 282-293.
36. Habtoor, O. S., Ahmad, N., Baabbad, M. A., Masood, A., Mohamad, N. R., and Hassan, M. (2018), Corporate risk disclosure practice in Saudi Arabia: Secrecy versus transparency, **International Journal of Advanced and Applied Sciences**, 5(12): 42-58.
37. Healy, Paul M., and Wahlen, James M. (1999). "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting", **Accounting horizons**, 13.4: 1-36.
38. Huson, M. R., Tian, Y., Wiedman, C. I., & Wier, H. A. (2012), "Compensation committees' treatment of earnings components in CEOs' terminal years", **The Accounting Review**, 87(1): 231-259.
39. IASB, I. A. S. B. (2015), "Conceptual Framework for Financial Reporting". Foundation. **London**.
40. International Accounting Standards Board, (IASB), IAS 32. (1995). "Financial Instruments: Presentation", **IASB. London**.
41. International Accounting Standards Board, (IASB), IFRS Practice Statement. (2010). "Management Commentary", **IFRS Foundation- London**.
42. International Accounting Standards Board, (IASB), IFRS.9. (2009). Financial Instruments. IFRS Foundation. London.

43. Ibrahim, A., Habbash, M., and Hussainey, K. (2019), "Corporate governance and risk disclosure: evidence from Saudi Arabia", **International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, 15(1): 89-111.
44. International Financial Reporting Standard 7 (IFRS 7), (2014), "Financial Instruments: Disclosures".
45. Kamaruzaman, S.A., Ali, M.M., Ghani, E.K. and Gunardi, A. (2019), "Ownership structure, corporate risk disclosure, and firm value: a Malaysian perspective", **Int. J. Managerial and Financial Accounting**, 11 (2): Pp. 113–131.
46. Kamel, Hany, (2010), "Assessing the perceptions of the quality of reported earnings in Egypt", **Managerial Auditing Journal**, Vol.25, No.1: 32-52.
47. Kaya, C. T. and TÜREGÜN, N. (2017), "Associations between Earnings Management Manipulation Types and Debt Contracts, Political Costs and Characteristics of Board of Directors", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, Vol. 7, No.2: 208–214.
48. Kim, J. B., & Sohn, B. C. (2013), "Real earnings management and cost of capital", **Journal of Accounting and Public Policy**, 32(6): 518-543.
49. Kothari, S., Li, X., and Short, J. (2009), "The effect of disclosure by management, analysts, and business press on the cost of capital, return volatility and analysts forecast: a study using content analysis", **The Accounting Review**, 84(5): 1639-1670.
50. Kravet, T. and V. Muslu. (2013), "Textual risk disclosures and investors' risk perceptions", **Review of Accounting Studies**, 18(4): 1088-1122.
51. Linsley, P. M., & Shrives, P. J. (2006), "Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies", **The British Accounting Review**, 38(4): 387-404.
52. Madrigal, M. H., Guzman, B. A. & Guzman, C. A. (2015), "Determinants of Corporate Risk Disclosure in Large Spanish Companies: A Snapshot", **Contaduriay Administration**, 60 (4): 757 - 775.

53. Marshall, P., Weetman, P. (2007), "Modelling transparency in disclosure: the case of foreign exchange risk management", **Journal of business finance and accounting**, 34 (5 & 6), 705–739.
54. Marshall, P., Weetman, P. (2007), "Modelling transparency in disclosure: the case of foreign exchange risk management", **Journal of business finance and accounting**, 34 (5 & 6), 705–739.
55. Matteo, P., and Francesco, P. (2018). "Earnings Management in Developing Countries: The Case of the Brazilian Real Estate Industry", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol: 22 Issue: 1.
56. Maurice, Y., Mard, Y., Séverin, É. (2020), "The effect of earnings management on debt maturity: An international study", **Accounting Auditing Control**, Volume 26, Issue 2: 125-156.
57. Meeks, G. and J. J. A. Meeks (2009), "Self-Fulfilling Prophecies of Failure: The Endogenous Balance Sheets of Distressed Companies", 45(1): 22-43.
58. Mokhtar, E. & Mellett, H. (2013), "Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting", **Managerial Auditing Journal**, 28(9): 838-865.
59. Mokhtar, E. S. (2010), "Investigating risk reporting practices in Egypt", **Ph.D. Dissertation- Cardiff University (United Kingdom)**.
60. Mousa, G. E. and Finance (2013), "Content analysis of corporate risk disclosures: the case of Bahraini capital market", **Global review of accounting**, 4(1): 27-54.
61. Moussa, A. S. M. A. (2020), "The effect of corporate risk disclosure on firm value according to corporate governance: An empirical study", **Ph.D Dissertation, Faculty of Commerce- Menoufia University**.
62. Ntim, C. G., Lindop, S., and Thomas, D. A. (2013), "Corporate governance and risk reporting in South Africa: A study of corporate risk disclosures in the preand post-2007/2008 global financial crisis periods", **International Review of Financial Analysis**, 30, 363-383.
63. Oliveira, J., L. Rodrigues and R. Criag. (2011), "Risk related disclosure by non-financial companies: Portuguese practices and disclosure characteristics", **Managerial Auditing Journal**, 26(9): 817-839.

64. Onoja, A., and Agada, G. O. (2015), "Voluntary risk disclosure in corporate annual reports: An empirical review", **Research Journal of Finance and Accounting**, 6(17), 1-8.
65. Premti, A. (2013), "Earnings management prior to initial public offerings and its effect on firm performance: International evidence", **International Journal of Financial Research**, 4(3): 10- 24.
66. Probohudono, A. N., Tower, G., and Rusmin, R, (2013), "Risk disclosure during the global financial crisis", **Social Responsibility Journal**, 9(1): 124-137.
67. Rahman, M. M., Moniruzzaman, M., and Sharif, M. J. (2013), "Techniques, motives and controls of earnings management", **International Journal of Information Technology and Business Management**, 11(1): 22-34.
68. Roychowdhury, S., (2006), "Earnings management through real activities manipulation", **Journal of Accounting and Economics**, (42): 335–370.
69. Schipper, Katherine. (1989), "Commentary on earnings management", **Accounting horizons**, 3.4.
70. Susanto, A., & Widyaswati, R. (2019), "The Effect of Earnings Management on Company's Performance with Audit Quality and Company's Size as Moderating Variables", **Telaah Bisnis**, 18(2): 97 – 106.
71. Talbi, D., Omri, M. A., Guesmi, K., Ftiti, Z. (2015), "The Role of Board Characteristics in Mitigating Management Opportunism: The Case of Real Earnings Management", **Journal of Applied Business Research (JABR)**, 31(2): 661- 6740.
72. Widuri, R., & Sutanto, J. E. (2019), "Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earnings Management", In 3rd International Conference on Tourism, **Economics, Accounting, Management, and Social Science**, 69 (January): 171- 176.
73. Widuri, R., & Sutanto, J. E. (2019), "Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earnings Management", In 3rd International Conference on Tourism, **Economics, Accounting, Management, and Social Science**, 69 (January): 171- 176.

74. Xie, Biao, Wallace N. Davidson, and Peter J. DaDalt. (2003), "Earnings management and corporate governance: The role of the board and the audit committee", **Journal of corporate finance**, 9.3.
75. Xie, Biao, Wallace N. Davidson, and Peter J. DaDalt. (2003), "Earnings management and corporate governance: The role of the board and the audit committee", **Journal of corporate finance**, 9.3.
76. Xu, Z., (2006), "Three essays on real earnings management", Ph.D., The University of Alabama, pp. 1-24.
77. Xu, Z., (2006), "Three essays on real earnings management", Ph.D., The University of Alabama, pp. 1-24.